الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٥**

الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لاكسونين (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

خطاب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مالي.

اصطحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيتا (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن مالي، أود أن أتقدم بالتهاني الحارة إلى الرئيس على انتخابه لتوجيه أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. كما أثني على العمل الممتاز الذي قام به سلفه، السفير بيتر طومسون.

وأود أن أشيد بالأمين العام للمنظمة، صديقي العزيز، السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته ورؤيته والتزامه بقيم ومقاصد ومبادئ الأمم المتحدة المشتركة.

ترحب مالي باختيار موضوع الدورة الحالية –”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“– وهو موضوع حسن التوقيت ومهم على حد سواء في عالم يواجه تحديات شتى للسلام والأمن وفي ضوء الجهود الكبيرة اللازم بذلها لتحسين أحوال شعوبنا المعيشية. إن الأولوية القصوى لجهودنا المشتركة في الوقت الحاضر ليست الحفاظ الفعال على كوكبنا، وهو أمر يصب في صميم مصلحتنا بطبيعة الحال، ولكنها مصلحة أجيالنا المقبلة التي تمثل أمرا أكثر إلحاحا.

ونظرا لتلك التحديات العديدة – التي لم ينج منها أحد، ولا حتى بلدي مالي – فقد كرست نفسي، منذ أن توليت منصب رئيس الدولة، للعمل باستمرار وعلى وجه السرعة من أجل تحقيق السلام والأمن لشعبي بدرجة مقبولة ولتهيئة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

ظروف حقيقية لحياة كريمة لمنفعة الشعب المالي ولتحسين ظروفنا المعيشية. وقد كرست نفسي بقوة، منذ انتخابي في عام ٢٠١٣، للسعي إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي للبعد الداخلي للأزمة في مالي.

وبعد ثمانية أشهر طويلة من المفاوضات المكثفة والحثيثة في الجزائر العاصمة – وأود أن أعبر مرة أخرى عن مدى تقديرنا لجهود إخوتنا الجزائريين، ولا سيما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذين نشكرهم على ما لقيناه من ترحيب وضيافة في تلك المدينة البيضاء الرائعة – تم التوصل إلى اتفاق السلام والمصالحة في مالي. إن مالي راضية اليوم عن الظروف التي نشأت نتيجة للاتفاق لأجل مستقبلها. ومن المؤكد أن الفائدة الأساسية للاتفاق كانت الاستعادة الفورية للثقة بين الأطراف المالية – إيقاف العداء نهائيا. وقد تحسنت الحالة العامة في البلد بشكل كبير بفضل تنفيذ الاتفاق.

وسأتجنب الخوض في سرد القائمة الطويلة من التدابير والإجراءات الملموسة التي اتخذتها حكومة مالي لتنفيذ الاتفاق بما يتفق تماما مع نص وروح الالتزامات التي تعهدنا بها. وأود أن أشير ببساطة، على سبيل المثال، إلى أنه في وقتنا الحالي بدأ عمل ما نسميه في مالي السلطات المؤقتة والمجالس الانتقالية – وهما من العناصر الرئيسية في اتفاق السلام والمصالحة – في المناطق الخمس من شمال مالي.

وفي نفس السياق، فإنني مسرور بصفة خاصة بالجهود الراهنة الرامية إلى عودة موظفي الإدارة الحكومية إلى كيدال بصورة دائمة. والأمر الذي جعل هذا الاحتمال الميمون ممكنا جهود الماليين أنفسهم، بمساعدة من المجتمع الدولي وبدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة تعمل، تحت قيادتي، على تحقيق استقرار الحالة الأمنية في المناطق المركزية من البلد، التي تشكل اليوم مصدر قلق كبير بالنسبة لنا وللبلد كله. وقد أصبحت تلك الحالة تحديدا حادة وملحة عقب محادثات الجزائر العاصمة، وهو ما يعني أن هناك جبهة جديدة يتعين تأمينها وتحقيق السلام فيها. ومن ثم، فقد اتُخذت تدابير هامة، يجري تنفيذها حاليا وتحقق نتائج مشجعة جدا.

ومما لا شك فيه أن تلك النتائج تعبر عن الإرادة المشتركة للرجال والنساء في مالي لتحقيق السلام والمصالحة وإعادة تهيئة ظروف حقيقية كي يعيشوا حياة طيبة معا. وندين بالفضل في تلك النتائج كذلك إلى الدعم المتعدد الأوجه من جانب رجال ونساء منظومة الأمم المتحدة في مالي. فقد دفعوا ثمنا باهظا لمساعدتنا، وإلا لكانت عملية الحفاظ على السلام قد أخذت منحى دمويا. ولذلك السبب، أثني على العمل الممتاز لموظفي بعثة الأمم المتحدة من المدنيين والعسكريين، الذين يعملون في ظل ظروف أعرف أنها صعبة، تكون غالبا محفوفة بالمخاطر. ومن على هذا المنبر، أحيي ذكرى جميع الضحايا المدنيين والعسكريين على حد سواء، من الماليين والأجانب، الذين سقطوا في ميدان الشرف في مالي.

لقد صادفنا العديد من العقبات في تنفيذ الاتفاق، مما أدى إلى تأخيرات طويلة ومماطلة وتأجيلات — والتي ولدت جميعا شعورا هائلا بنفاد الصبر لدى الرأي العام الوطني وفي أوساط المجتمع الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا لمجلس الأمن على اتخاذ القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، الذي جدد ولاية البعثة المتكاملة. وقد سرني بصفة خاصة، علاوة على ذلك، اتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، في ٥ أيلول/سبتمبر، والذي ينشئ الإطار القانوني لنظام جزاءات ستُفرض على مرتكبي الأفعال التي تعيق تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويهدف هذان القراران إلى إيجاد حل فعال لأنواع الصعوبات التي تواجه تنفيذ الاتفاق. كما أنهما يعبران عن تصميم حكومة بلدي الثابت

على عدم التواني في مواصلة الجهود السياسية والمؤسسية من أجل الثبات والمثابرة في العمليات ذات الصلة بفعالية الاتفاق.

لقد ترك تدهور الحالة الأمنية في مالي أثرا سلبيا على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وانعدام الأمن في مالي ومنطقة الساحل يشكل مصدر قلق بالغ لبلدي ولجيراننا. والحالة تشكل، من جميع النواحي، تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين. فهي تنطوي على الإرهاب والتطرف العنيف وأشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأخرى، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص.

إن منطقة الساحل مكتظة بجماعات الجريمة المنظمة. وبإمكان هذه الجماعات الحصول على قدر كبير من الموارد المادية والمالية واللوجستية، وهي تتسبب في تحديات خطيرة أمام سير عمل فرادى المؤسسات والمنظمات في جميع دولنا. وتنشر الموت من خلال أفعالها الإجرامية وهجماتها غير النمطية. وتعمل على غزو المناطق الخاضعة جزئيا فقط لسيادتنا، ولا تجد غضاضة في مواصلة أنشطتها الإجرامية ونشرها، مما يهدد بشكل خطير أسس، بل وحتى وجود دولنا في حد ذاته.

ولا يستطيع أي بلد بمفرده مواجهة تلك التهديدات العابرة للحدود. وهذا هو الدافع الرئيسي بشكل كامل وراء إنشاء بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل مواجهة التحديات المشتركة المتعلقة بالأمن والتنمية في بلداننا. ومنذ إنشاء منظمتنا، في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى غاية الآن، والتي أتشرف برئاستها خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، فإنها قد حققت تقدما هائلا. وأنشأت على وجه الخصوص القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمهاجرين.

وعلى الرغم من أن اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٥٩ (٢٠١٧) كان بالتأكيد خطوة هامة، فإننا كنا نفضل أن يتم اعتماده بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما كان من شأنه ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي اتخذه في ١٣ نيسان/أبريل.

وتجسد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تصميما جماعيا من جانب دولنا على العمل معا لتأمين وتطوير المنطقة التي نعيش فيها جميعا، بدعم من شركائنا، الذين أشيد بهم هنا على دعمهم المستمر لنا. واليوم نعمل بلا كلل من أجل التشغيل والعمل الفعال للقوة، مع الدعم المقدر للغاية الذي تقدمه البلدان الصديقة والمنظمات الشريكة.

ونأمل أن تبدأ العمليات الأولى للقوة المشتركة في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويمكنني أن أؤكد للجمعية بأنه سيجري تنفيذ تلك العمليات من خلال الامتثال الصارم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وسيجري نشر آلية مدنية داخل القوة بغية رصد تلك المسألة، التي هي مسألة هامة للغاية بالنسبة لنا، لأن نجاح القوة يتوقف على الدعم الكامل والمتواصل لشعبنا.

ومع ذلك، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى بعض التحديات التي يتسم بها تفعيل القوة والمحافظة عليها. ومن بين تلك التحديات، حشد التمويل الشامل لأفراد القوة. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الدول الصديقة والمنظمات الدولية الشريكة إلى المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بالإسهام والتخطيط للقوة، الذي سيعقد في بروكسل في شهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أؤكد للمجلس أن الموارد المخصصة للقوة ستدار بكامل الشفافية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، فإننا نظل منفتحين على أي دعم من جانب شركائنا، يمكّننا من تحسين إدارة موارد القوة المشتركة.

وأود أيضا أن أضيف، لما فيه مصلحة البلدان الصديقة والمنظمات الدولية التي هي على استعداد لمساعدتنا، بأن القوة

المشتركة تصب في المصلحة العامة للجميع. وعلى الرغم من أننا نمر بمرحلة انتقالية في الوقت الحاضر، فإن المعركة الذي نخوضها في منطقة الساحل هي بمثابة سد منيع. وإذا ما انهار هذا السد المنيع، فسيكون ذلك أمرا مؤسفا للعالم المتحضر الذي يشاطرنا نفس القيم. ولذلك، في المجالات التي تنطوي على تعزيز الموارد واللوجستيات وتجهيز الكتائب، فضلا عن الاتصالات، والإجلاء الطبي في حالات الطوارئ ومكافحة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، فإننا بحاجة إلى مساعدة العالم.

وإلى جانب المسائل الأمنية، تعطي المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أولوية عالية للمسائل المتعلقة بالتنمية، وصمود السكان والحوكمة وتوفير مناصب العمل اللائقة للشباب في بلداننا، من بين أمور أخرى. وأود أن أطلب من أعضاء الجمعية العامة والمجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم لبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية، التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ويظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يشكل أولوية بالنسبة لمالي. وفي هذا السياق، إعتمدت الحكومة في عام ٢٠١٦، إطارها الاستراتيجي للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. ويتمثل هدفها العام في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، بهدف الحد من الفقر وعدم المساواة وتحقيق السلام في مالي، مع الاستفادة من الإمكانيات والقدرة على الصمود، بهدف بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

إن الإطار الاقتصادي الكلي في بلدنا قد تحسّن، وتبيّن العديد من المؤشرات حدوث تطورات مشجعة، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي بمتوسط سنوي نسبته ٦ في المائة تقريبا، وتحسنا كبيرا في بيئة الأعمال التجارية. وقد لاحظ اتحاد المغرب العربي ذلك. وفي هذا السياق، ستعقد مالي المنتدى المعني بالاستثمار في مالي خلال الفترة من ٧ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر في باماكو، وندعو البلدان الصديقة والمنظمات الدولية إلى المشاركة والمراهنة على مالي.

إن مالي بوصفها بلدا لديه نظام زراعي – حرجي – رعوي، لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء تغير المناخ، الذي يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بقاء البشرية وتطورها. ولذلك، أود أن أؤكد من جديد التزام مالي بالتنفيذ الفعال لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، التي هي طرف فيه. وفي هذا الصدد، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بتنفيذه، من أجل الحفاظ على النظم الإيكولوجية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ولا يزال العالم يواجه العديد من التحديات في مجال الصحة العامة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وفيروس الإيبولا. وبينما نشيد بالتقدم المحرز في مكافحة هذه الأمراض، لا بد من تعزيز الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في القضاء عليها. ويجب علينا أن نضاعف يقظتنا وجهودنا من أجل تنفيذ، على وجه الخصوص، الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اعتمدناه نحن، قادة العالم، في نيويورك في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بقضايا الهجرة، تؤيد مالي تماما العملية الجارية في المنظمة والهادفة إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية خلال عام ٢٠١٨. ويجب علينا معا السعي إلى التوصل إلى الحلول المناسبة للمأساة الإنسانية التي تحدث في البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يؤثر في الضمير الإنساني، ويؤدي إلى آلاف الوفيات، بمن في ذلك النساء والأطفال. وتمثل هذه المقبرة البحرية فضيحة في القرن الحادي والعشرين، ويجب وضع حد لها.

إن مالي هي في نفس الوقت من بلدان المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين. ولذلك، وضعنا سياسة وطنية للهجرة

بهدف تحسين الإشراف على هذه الظاهرة. كما وضعت مالي آليات وطنية لتحسين إدارة مسائل الهجرة.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الإسهام الكبير للمغتربين الماليين في التنمية الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية لمالي. والمغتربون هم في آن واحد مصدر فخرنا وثروتنا.

وتواصل حكومة مالي وشعبها إيلاء اهتمام كبير للحالة في أفريقيا وبقية العالم. وعليه، فإننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في ليبيا، التي لا يزال لها تأثير سلبي على منطقة الساحل. وندعو جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى تشجيع البحث عن حلول سلمية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة.

وتولي مالي نفس القدر من الاهتمام إلى الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق بحالة الجمود في المفاوضات المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتجدد مالي من جديد دعمها للشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه المشروع لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، وتدعو إلى استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل قائم على وجود دولتين، مع إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن في شرق أوسط يتسم بالهدوء.

وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة غير المسبوقة في الإرهاب والتطرف العنيف والتعصب الديني في العالم. ومن أجل احتواء الأخطار العالمية، التي لا يوجد أي بلد في مأمن منها، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، والتشجيع على إجراء حوار مثمر ومستمر ومكافحة أوجه الضعف التي تعرض مجتمعاتنا المحلية للفكر المتطرف. وترحب مالي بالنجاحات في جميع أنحاء العالم في الكفاح ضد المنظمات الإرهابية وتدعو على وجه الاستعجال إلى المزيد من التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

تتطلّب الحقائق والمطالب في عالم اليوم أن نُكيّف الحوكمة العالمية مع التحديات الراهنة. إن تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره باتا ضرورة تزداد إلحاحاً إذا أردنا أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بفعالية للتوقعات المشروعة لجميع الأمم. وقد سمعنا ذلك اليوم من قبل.

وتؤكد مالي من جديد على التزامها بالموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء النزعة الحالية لتخفيض ميزانية عمليات حفظ السلام في الوقت الذي أصبحت فيه هذه العمليات ذات أهمية حاسمة وكبيرة من حيث الحجم.

وأود أن أكرر دعوة حكومة مالي إلى التكييف اللازم لعمليات حفظ السلام مع التطورات المذهلة المحيطة بها: الأخطار العالمية. ونعتقد أن الدعوة التي أطلقناها للتو لدعم منظمتنا الإقليمية المشتركة، المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يجب تعزيزها ليتسنى لنا أن نتلقى الدعم المنشط للمجموعة الخماسية وأن نؤسس الأنشطة التجارية والمالية الفعالة التي نفتقر إليها. ومن المؤسف أن هذه الوعود تظل في كثير من الأحيان مجرد إعلانات، في الوقت الذي تكون فيه مثل هذه العمليات أمراً ملحّاً ولا غنى عنه من أجل رفاه السكان الخاضعين للتهديد المستمر من مجموعات مختلفة تغزو المنطقة.

وأودّ أيضاً أن أقول اليوم إن منطقتنا يساورها القلق إزاء الاتجاه في الأمم المتحدة إلى تخفيضات في الميزانية. وقد اطمأن كل منا اليوم إلى حد ما بالبيانات القوية التي أُدلي بها.

إننا نتحمل مسؤولية جماعية عن كفالة إحلال السلام وضمان الأمن في جميع أنحاء العالم. ونتحمل المسؤولية الجماعية عن عدم ترك أحد يتخلف عن الركب وتهيئة الظروف لتحقيق التنمية الشاملة لشعوبنا. إننا نتحمل المسؤولية الجماعية عن إنقاذ بيئتنا والحفاظ عليها وعلى كوكبنا المشترك. وتلتزم مالي من خلال صوتي بتأدية دورها كاملاً في هذا المسعى الجماعي من أجل بناء عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مالي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني أمير موناكو.

اصطُحب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني أمير موناكو إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسمو الأمير ألبير الثاني أمير موناكو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الأمير ألبير (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بإبلاغ الرئيس بمدى سروري لرؤيته يدير أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونتمنى له النجاح في إنجاز هذه المهمة الهامة والحساسة في خدمة المجتمع الدولي. ولدي ذاكرة ممتازة عن زيارتي الرسمية إلى سلوفاكيا في أيار/مايو الماضي. واستطعت في تلك المناسبة أن أقدّر عمله وأن أوطد العلاقات الطيبة بين دولتينا.

”يجب أن يكون السلام غايتنا وبوصلتنا“. ولكن ”من دون وجود بيئة صحية لا يمكننا القضاء على الفقر وبناء الرخاء“. تلك هي كلمات الأمين العام، والظروف الراهنة تعطي تلك الكلمات صدى خاصاً. ومن الواضح أن خطر التصعيد النووي في آسيا أشد إلحاحاً الآن من أي وقت مضى، ولا يمكن لذلك المفهوم أن يترك أي زعيم لا مبالياً.

تمتثل موناكو، تمشياً مع التزاماتها، لقرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إن احترام الالتزامات التي تنطبق على كل دولة من الدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية. ولذلك فإننا نرفض أن نكون شهوداً عاجزين على المواقف التي لا يمكن الدفاع عنها والتي تشكل خطراً جسيماً على جميع دولنا. وندين انعدام المسؤولية لدى أولئك الذين يعرضون البشرية لكارثة لا رجعة فيها.

وإذ تسلّم موناكو بأهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فهي تواصل دعم الجهود الجماعية من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. وتشارك موناكو بنشاط، بوصفها عضواً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، في أعمال تلك المؤسسات الإقليمية. وفي هذا الصدد، تولي الإمارة اهتماماً خاصاً لعمل بعثة الرصد الخاصة المعنية بالأزمة في أوكرانيا والمناطق المجاورة لها.

ولطالما كانت إمارة موناكو منفتحة على الحوار، بوجود ١٤٠ جنسية في إقليمها. وقد أثرى بلدنا هذا التنوع الذي لا يزال متواصلاً اليوم. ونحن مقتنعون بأن قيمنا المشتركة – الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون – هي من بين الأولويات المستمرة للدولة الحديثة المعنية برفاه مواطنيها والأشخاص الذين يعيشون على أراضيها. تمكننا المثل العليا التي توحدنا من المضي قدماً معاً، بما أن أهدافنا لم تتحقق بعد.

إن مكافحة الإفلات من العقاب جزء لا يتجزأ من تلك المثل. وإن رفض السماح للفظائع بأن تملي علينا القانون شرط لا غنى عنه للسيادة المفترضة. وتلتزم إمارة موناكو التزاماً تاماً باحترام العدالة والسلام. وهذا هو الأساس الذي يرتكز عليه دعمنا لآلية دولية محايدة ومستقلة معنية بأخطر الجرائم التي ارتكبت في سورية. وستواصل موناكو، قدر استطاعتها، الإسهام بتقديم المساعدة إلى السكان المدنيين لهذا البلد الذين عانوا أمداً طويلاً وذلك من أجل تمكينهم من إعادة بناء مستقبل أفضل ورسم صورة له في أذهانهم.

وستكون للحالة في أفريقيا عواقب وخيمة، حيث يوجد أكثر من ٢٠ مليون شخص تحت خطر الموت نتيجة المجاعة.

وعلى الرغم من أن الجفاف يشكل عاملاً يفاقم الأمر، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن السبب الرئيسي لهذه الكارثة الإنسانية هو الحرب. وتمشياً مع تقاليدنا، تُعرب موناكو عن التضامن من خلال الاستجابة لنداء الأمم المتحدة من أجل تقديم التبرعات لبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية التابعة لموناكو.

وإلى جانب هذه الإجراءات الإنسانية العاجلة، تنفذ منظومة موناكو للتعاون سياسة تشجّع القضاء على الفقر وتعزز التنمية المستدامة لخدمة الفئات الأكثر ضعفاً. وستعمل خطة بلدي الاستراتيجية الجديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية مع الشركاء من القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً – الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والتوظيف – بما يتجاوز مجرد واجب تقديم المساعدة.

إن الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، والموارد العامة الكافية ليست كلمات جوفاء، بل هي بالأحرى أصول ليس بوسع أي دولة أن تلبي من دونها الاحتياجات الأساسية للسكان أو أن ترسّخ سياساتها الإنمائية في الأمد الطويل.

لا تؤدي هذه الأزمات إلا إلى تعزيز تبرير دعوة الأمين العام إلى:

> ”حماية واحترام حقوق الإنسان وإلى إيجاد فرص العمل اللائق للشباب“.

واليوم، بإيداعنا صك التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أود أن أعرب مرة أخرى عن تأييد بلدي لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز حرياتهم الأساسية وكرامتهم. وكما أشار داغ همرشولد بشكل جيد:

(تكلم بالإنكليزية)

> ”لم تُنشأ الأمم المتحدة لقيادة الجنس البشري إلى الجنة، ولكن لإنقاذ البشرية من الجحيم.“

(تكلم بالفرنسية)

إن الهجمات على المدنيين الأبرياء تؤثر علينا جميعاً، أينما ارتكبت. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أن يجعلنا نتكاتف في تصميمنا على القضاء على هذه الهمجية.

يُعرّض تغير المناخ البشرية لخطر محدق. والعنف الذي لم يسبق له مثيل للظواهر الجوية البالغة الشدة في الآونة الأخيرة يدفعنا مرة أخرى إلى الاعتراف بحدود قدراتنا. ففي مواجهة غضب الطبيعة، يخسر الناس على الدوام. إن للأعاصير والأعاصير المدارية عواقب مأساوية سواء تكونت في المحيط الأطلسي أو في شمال المحيط الهادئ. وقد بلغت التوقيعات على اتفاق باريس بشأن بتغير المناخ ١٩٥ توقيعاً ووصل عدد الدول الأطراف فيه إلى ١٥٩ دولة. وهذا أوضح دليل على الشعور بالطابع الملح للمسألة على الصعيد العالمي. ولا يمكننا أن نتكيف بنجاح إلا من خلال تعزيز الوعي العالمي وتعبئة جميع قطاعات مجتمعاتنا واقتصاداتنا. وأعلن العديد من الدول بالفعل، بما فيها موناكو، بالإضافة إلى بعض الشركات الخاصة، عن تدابير رئيسية ترمي إلى تغيير وسائط النقل والإنتاج والاستهلاك. وعموماً، فإن تغيير أساليب حياتنا بات أمرا أكثر من ضروري؛ وهذه مسألة حاسمة. يكشف التقرير المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية الصادر في ١٢ تموز/يوليه عن إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي عن تباينات صارخة ما زالت تزداد سوءاً. فلا يزال الكثير جداً من البشر مهمشين أو يعيشون في ظروف غير مقبولة.

ويجب علينا أيضاً المثابرة بعزم لمكافحة جميع أشكال العنف الخطيرة ضد الكرامة الإنسانية. ويجب أن نعمل، على وجه الخصوص، من أجل تحسين وضع المرأة ما استمرّ التمييز والعنف الواقعان ضدها. وترحب موناكو بالمبادرة الشجاعة للأمين العام في هذا الشأن، وقد وقّعت بالأمس الاتفاق الطوعي بين

الأمم المتحدة والدول الأعضاء بهدف القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبشكل أعم، مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة. ويبعث هذا الالتزام برسالة قوية مفادها أن عدم التسامح مطلقاً ينبغي أن يُصبح القاعدة لجميع الدول.

وأعتقد أن من المهم اليوم التفكّر في إنشاء الأمم المتحدة، ولو كان ذلك لمجرّد تقديرها بقدر أكبر. وقد تُمكننا عملية التذكّر هذه من وضع الصعوبات الحالية في منظورها وتقنعنا – إذا كنا بحاجة إلى إقناع – بأهمية هذه المنظمة العالمية. وهذا يقودني إلى الإعراب عن ارتياحي فيما يتعلق بالرؤية التي طرحها الأمين العام بحيث تكون المنظمة أقدر على مساعدة دولها الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وندعمه في مبادراته الإصلاحية لأننا نريد منظمة عصرية وفعالة يجري الاستفادة من جهود الموظفين المدنيين الدوليين، سواء في المقر أو في ميادين عملها العديدة، في مهمة ذات أولوية يُعترف فيها بعملهم وبتضحيتهم بالذات. وأود في هذا الصدد أن أشيد بجميع الذين آلوا على أنفسهم الاضطلاع بهذه المهمة على أرض الواقع، معرضين حياتهم للخطر في بعض الأحيان، مثلما رأينا للأسف في كثير من الأحيان خلال هذا العام. والأمر متروك لنا، نحن القادة المجتمعين في هذا المحفل، للتوصل إلى توافق طموح في الآراء وإنشاء ولايات واقعية وتوفير ما يكفي من الموارد للمنظمة.

عُرض التقرير الطوعي الأول المقدّم من موناكو عن تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه. ويمكن لموناكو الآن، شأنها في ذلك شأن كل دولة من الدول الممثلة هنا اليوم، أن تتعامل مع ضمان فعالية خياراتها فيما يتعلق بالأهداف العالمية التي اعتمدناها هنا قبل عامين. وأود أن أذكر دعوة الجمعية العامة إلى اتخاذ إجراءات في ٩ حزيران/يونيه باتخاذها القرار ٧١/٣١٢، الذي أقر بأن المحيطات هي مستقبلنا. وثمة أهمية خاصة لتنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤، بشأن الحياة البحرية، وقد بيّن لنا نجاح المؤتمر المعني بالمحيطات، الذي ركز على ذلك، أن الحفظ والتنمية المستدامة للمحيطات والبحار ومواردها أساسيان لبقائنا.

ونحن ملتزمون تماماً وإلى الأبد إزاء كوكبنا بوجه عام وتجاه المحيطات بوجه خاص. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن قدرتنا على إنقاذ المحيطات من التدهور التدريجي ستُساعدنا في إنقاذ كوكب الأرض. ولهذا السبب، أرحب بالقرار المتبصرة للأمين العام بتعيين مبعوث خاص للمحيطات، الأمر الذي يسلط الضوء على التحديات التي ينبغي مواجهتها وهو أمر تمس الحاجة إليه إذا أردنا تعميم إجراءاتنا. ولا يمكن أن يكون هناك شك في التفاني والالتزام الثابت لرئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، السيد بيتر طومسون، الذي نهنئه بحرارة على العمل الذي أنجزه في الأشهر الأخيرة وعلى الاضطلاع بمسؤولياته الجديدة على حدّ سواء. ونعلق آمالا كبيرة على قدرته على الجمع بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية بغية كفالة الوفاء بغايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، سيستضيفه باعتزاز كبير متحف علوم المحيطات في موناكو ومؤسسة الأمير ألبير الأول في بيت المحيطات بباريس. وبالقيام بذلك، تواصل الإمارة تقليداً أرساه جدي الأكبر – وهو أمير ومتخصص في المحيطات وعالم متحمس – والذي كان من طموحاته جعل العلم في متناول الجميع واستخدام المعارف الجديدة لتحسين رفاه البشرية.

كان لي قبل أسابيع قليلة الشرف في أن أعرض، على هامش المؤتمر المتعلق بهدف التنمية المستدامة ١٤، مبادرة موناكو للاستكشافات. ورحلة السفينة ”يرسين“ ومدتها ثلاث سنوات والتي ستجوب خلالها العالم تهدف إلى زيادة معارفنا من خلال البحوث البيولوجية البحرية بالتعاون مع العلماء المحليين

ونشر نتائج بحوثنا وتعزيز الجهود الجماعية والعمل المتضافر في مجالات من قبيل إنشاء مناطق بحرية محمية، مع حفز الابتكار.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على ثقتي بالعلم، الذي يمكّننا من أن تستند قراراتنا على وقائع مثبتة ويمكن التحقق منها. وسواء كان العلم يطمئننا أو يخيفنا، فإنه يجب أن يدفعنا إلى العمل ومن ثم المضي قدماً معاً نحو التقدم والأمل في عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب الأمير ألبير الثاني أمير موناكو إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دودا (تكلم بالبولندية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود في البداية أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، على انتخابه لهذا المنصب المشرف. وأود أيضاً أن أؤكد له دعم بولندا الكامل للمهام التي تنتظره، وأن أعرب عن مدى سرورنا بانتخابه، إذ إنه يمثل بلداً صديقاً ومجاوراً لبلدي. وأتقدم إليه، مرة أخرى، بأحر التهاني. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري للسيد بيتر طومسون على رئاسته النشطة خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

على غرار ركائز منظومة الأمم المتحدة، فإن الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي هي تعزيز التنمية المستدامة وصون السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان.

لذلك، سررت للغاية عندما علمت أن موضوع دورة هذا العام يركز على احتياجات الناس. في كثير من الأحيان نخصص في السياسة العالمية، الكثير من الوقت والاهتمام للنماذج الاقتصادية الواسعة والنُظم الاجتماعية، وننسى أن السياسة والاقتصاد في الواقع مسألتان إنسانيتان. وعندما نفقد تركيزنا على تلك المسائل، فإننا نغفل حتما عن الهدف الذي ترتكز عليه جهودنا المشتركة، والذي يتعين أن يتمثل في كفالة تحقيق السلام والرفاه لكل فرد ولكل أسرة في كل دولة من الدول، من خلال اتباع سياسة تهدف إلى خدمة الناس وتلبية احتياجاتهم، وتقوم على فكرة الكرامة المتأصلة في النفس البشرية.

وبينما نعالج سياسة محورها الإنسان تركز على حاجة الإنسان إلى العيش في سلام في ظروف لائقة، ينبغي لنا أولا وقبل كل شيء النظر في أهمية الدفاع عن حماية الحياة البشرية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدناها جميعا، تحدد نموذجا عالميا للتنمية المستدامة. وتمشيا مع توصياتها، ينبغي أن نركز جهودنا على القضاء على الفقر بجميع مظاهره من خلال تحقيق سلسلة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عن بالنا ضرورة اقتران هذه العملية باحترام جميع جهودنا المترابطة، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية والحق في التنمية. وباعتماد خطة ٢٠٣٠، أثبتنا قدرتنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة كجماعة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يزال يشكل تحديا هائلا يتطلب التعاون الوثيق على الصعيد الدولي.

وبوصف بولندا شريكا موثوقا ومسؤولا، فإنها ملتزمة بالتنفيذ الكامل للأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد بأننا لن نتمكن من ضمان تحقيق الظروف

الاجتماعية – الاقتصادية المنشودة للجميع، إلا من خلال تنفيذها الفعال. وينطوي ذلك على التنسيق والعمل الشامل عبر العديد من القطاعات وعلى جميع مستويات الحكم، من المحلي إلى الوطني إلى الإقليمي إلى الدولي. وعلى الصعيد المحلي، تتخذ بولندا خطوات ملموسة لتنفيذ رؤيتها للتنمية وفقا لروح خطة ٢٠٣٠ لضمان عدم تخلف أي أحد من مواطنيها عن الركب.

ويُتوخى من استراتيجية التنمية المسؤولة التي اعتمدتها الحكومة البولندية، خلال شهر شباط/فبراير، ضمان حفاظ بولندا وشعبها على مستوى معين من التنمية المستدامة والمستقرة، والأهم من ذلك المسؤولة، والتي تناسب الأجيال الحالية وخصوصا المقبلة. وعلى الساحة الدولية، تؤيد بولندا البلدان التي تسعى، من بين أمور أخرى، إلى التطور اقتصاديا من خلال التعاون الإنمائي. ونريد أن نضمن أن تكون إجراءاتنا فعالة قدر الإمكان، وبالتالي، نعمل باستخدام خبرة السلطات البولندية والمنظمات غير الحكومية، مع الدول التي يمكننا دعمها بأكبر قدر من الفعالية.

إننا نشعر بالقلق العميق إزاء العدد المتزايد من الأشخاص الذين يعانون نتيجة النزاعات التي طال أمدها، لا سيما في سورية وأوكرانيا. واسترشادا بمبدأ التضامن، دأبنا دائما على زيادة تقديم المعونة الإنسانية. ونرى أنه من الأهمية بمكان أيضا ضمان الاتساق والتكامل بين المعونة الإنسانية والمعونة الإنمائية والعمل على إزالة الأسباب الكامنة وراء الأزمات الإنسانية. وهذا هو واجبنا المشترك، ومستقبل النظام العالمي والمجتمع الدولي يتوقف على الكيفية التي يمكننا بها الوفاء به. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا ألا نفشل في مواصلة احترام وتعزيز القانون الإنساني الدولي.

ويتمثل أحد أهداف خطة ٢٠٣٠ في وضع حد للتغيرات التي تحدث في بيئتنا الطبيعية، التي يمكن مشاهدتها في كل البلدان في جميع القارات، والتي قد تكون لها آثار سلبية على الاقتصادات الوطنية ومستويات معيشة المجتمعات المحلية بأكملها. ومنذ عدد من السنوات، ما برحت بولندا تشارك في بذل الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ. لقد أوفينا بالتزاماتنا في هذا الصدد، متجاوزين أهدافنا المتعلقة بخفض الانبعاثات المترتبة علينا بموجب بروتوكول كيوتو. إننا نعمل بالتضافر مع الاتحاد الأوروبي على تقديم مساهمة عالمية طموحة للغاية في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وسوف نواصل بذل جهود تنمية خفيضة الكربون، بهدف حماية مناخنا.

وفي العام المقبل، ستحظى بولندا للمرة الثالثة، بشرف استضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ٢٤). وسيكتسي مؤتمر الأطراف ٢٤، المقرر عقده في مدينة كتويس، أهمية رئيسية، بسبب الاعتماد المتوقع للمؤتمر لحزمة الإجراءات التنفيذية لاتفاق باريس. وبوصف بولندا رئيسة لمؤتمر الأطراف ٢٤، فإنها ستبذل قصارى جهدها لضمان أن تكون نتائج المؤتمر طموحة. وسوف نواصل إظهار القيادة في المفاوضات المتعلقة بالمناخ، وفقا لروح اتفاق باريس، مع ضمان إمكانية مشاركة جميع الدول، وأن تكون المناقشات شفافة، مع احترام الظروف المحلية المختلفة للبلدان، واختياراتها على طريق خفض الانبعاثات.

ويعكس انتخاب بولندا لعضوية مجلس الأمن كعضو غير دائم للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تزايد إمكانيات بلدي ومشاركته في الجهود الرامية إلى كفالة السلم والأمن الدوليين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لل ١٩٠ صوتا التي أيدت ترشيح بولندا لعضوية مجلس الأمن، وهي أفضل نتائج في تاريخ انتخابات المجلس. وبالنسبة لنا، يشكل الانتخاب ونتيجته شرفا عظيما، والتزاما كبيرا. وأود أن أشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع ثقتها فينا. ونعتبر عضويتنا في مجلس الأمن، كالتزام بتمثيل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغض النظر عن انتماءاتها إلى المجموعات الإقليمية.

ونرى أن مجلس الأمن يمثل القيم التي لها أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. وهي تشمل أولا وقبل كل شيء، التزامنا الراسخ بالتمسك بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة في السيادة والحرية. وننضم إلى مجلس الأمن في اقتناعه بأن القانون الدولي، يشكل الآلية الوحيدة الفعالة للحفاظ على العلاقات السلمية بين الأمم. والحرية مرادف للسلام، في حين أن الاسترقاق هو مصدر للحروب. وتكتسي مبادئ مثل حرية التعبير، وحق الدول القومية ذات السيادة في تقرير المصير، أهمية خاصة في مجال الأمن. وأثير هذا الموضوع، لأن العام الماضي قد شهد بشكل خاص، زيادة في حالات العمليات السياسية في العديد من الدول التي جرى التلاعب بها من خلال فرض تدابير غير سليمة، إما عن طريق الدعاية أو التدخل المباشر في العملية الديمقراطية. وينبغي أيضا أن تشكل المحاولات التي قامت بها البلدان الثالثة، للتأثير على السياسات الديمقراطية التي تنتهجها الأمم الحرة، مصدر قلق للمجتمع الدولي.

ويتوخى من هذه المسائل، فضلا عن تحليل العلاقات الدولية الراهنة، التأكيد على ضرورة النظر إلى الأمن في العالم المعاصر من زوايا مختلفة. ولا تؤثر القوة العسكرية للدولة وحدها في شعور مواطنيها بالأمن، بل أيضا المجالات التي غالبا ما تتجاوز الاختصاص العادي لأعمال مجلس الأمن. وأعتقد أنه يتعين أن تكون التغيرات في البيئة الطبيعية، والتفاوت الاقتصادي، والنزاعات التي يغذيها التنافس على الموارد الطبيعية، وعدم كفاية الرعاية الصحية التي يمكن أن تقوض أيضا الشعور بالأمن، مدرجة على الدوام في جدول أعمال المجلس.

ويضمن احترام الأولوية المطلقة للقانون الدولي في العلاقات بين الدول ضمان، فعاليتنا في كفالة السلم والأمن الدوليين. وبوصف بولندا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، فإنها ستعمل جاهدة على ضمان أن تتم تسوية جميع الخلافات والنزاعات تمشيا مع المبدأ الأساسي المتمثل في التسوية السلمية.

في ذلك السياق، نحن نتفق تماما مع الأولوية العليا التي ينبغي إيلاؤها للوساطة ومنع نشوب النزاعات، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام، والذي يتفق مع إيماننا بأن التدابير الوقائية التي تستهدف الأسباب الكامنة وراء المشاكل على الأرض تؤدي إلى تحقيق أفضل وأسرع وأبرز النتائج الملموسة.

وعندما قمت بزيارة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، في وقت سابق من هذا العام، ناقشت أهمية قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب النزاعات. فالنزاعات لا تنشب من دون أسباب جذرية، ومن نفس المنطلق، لا يوجد نزاع لا يمكن وضع حد له. ينبغي لنا أن نطبق هذا النهج في المقام الأول، وإن لم يكن حصرا، على المسائل المتعلقة بالهجرة الجماعية واللاجئين، التي تمثل مشاكل تتشاطرها العديد من المناطق والقارات. تستدعي الاشتباكات الداخلية المستمرة ومخاطر الهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلا عن جميع التحديات التي تنطوي عليها، استجابة مشتركة من جانب المجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب، فإن من واجبنا أن نقضي على الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين ونستعيد حق جميع الناس في العيش في بلدانهم الأصلية. ويجب أن توجه العمليات الإنسانية والمعونة الإنمائية نحو تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في مساعدة اللاجئين من أجل مساعدتهم على العودة إلى ديارهم في نهاية المطاف. وتتسم العمليات التي تساعد على بناء قدرة الدول والمجتمعات على الصمود بأهمية خاصة بالنسبة للجهود الرامية إلى التعامل مع قضايا من قبيل الفقر الهيكلي والبطالة وانعدام فرص الحصول على التعليم.

وقد ظلت بولندا دائما تعتبر كفالة فعالية القانون الدولي أمرا ذا أهمية رئيسية. وتستند قوانينها على مبادئ التعاون والوفاء بالالتزامات الدولية بحسن نية، ومن ثم كفالة إمكانية حل النزاعات الدولية من خلال الحوار بدلا من العدوان والعنف المسلح. وفي التعامل مع الحالات التي تستخدم فيها الدول

العدوان كأداة من أدوات السياسة الخارجية، فإن بولندا تحث المجتمع الدولي على الامتناع عن الاعتراف بالأمر الواقع الذي يمكن أن ينتج عن هذه السياسات.

ونحن في بولندا نريد أن نساعد على بناء نظام دولي يقوم على مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وأي محاولة لانتهاك تلك المبادئ، سواء نجحت أو لم تنجح، تضعف من الثقة المتبادلة. لقد شهدنا لما يقرب من ١٠ سنوات في جورجيا، ولنحو ثلاثة سنوات في أوكرانيا، انتهاكات واضحة للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حرمة الحدود واحترام السيادة ونبذ استخدام القوة العسكرية في تسوية المنازعات. إننا نرى أن الاحترام المطلق للقانون الدولي يهيئ أساسا للتسوية السلمية والدائمة والأكيدة للخلافات بين الدول، ومن خلال ذلك ضمان النمو المستدام حقا.

وقد اتسمت الحالة في شبه الجزيرة الكورية بمحاولات صارخة لزعزعة النظام العالمي السائد أسهمت في تزايد خطر تصعيد الوضع في المنطقة. ويشكل تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برنامجا نوويا وصاروخيا، علاوة على أحدث تجاربها للأسلحة النووية، انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تكثيف جهوده، في ذلك الصدد، بما في ذلك القرارات التي اتخذها المجلس مؤخرا، وأن يمكننا من وقف دوامة التوتر ويعمل على استقرار الحالة في المنطقة.

وتعقد بولندا آمالا كبيرة على أهداف نزع السلاح وعلى فكرة عالم خال من الأسلحة النووية. إن الأداة الوحيدة الحقيقية المطروحة التي يمكن أن تقربنا من تحقيق تلك الرؤية هي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة تخضع للاستعراض كل خمس سنوات بغية تقييم التقدم المحرز في إعمالها وتعزيز التزاماتها. وقد أخذت بولندا زمام المبادرة الآن في العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة المقبل في العام ٢٠٢٠، الأمر الذي يقف شاهدا على التزامنا طويل الأمد بعدم الانتشار النووي، وفرض حظر على التجارب النووية والاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وتتمثل الركيزة الثالثة من ركائز منظومة الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، وأساسها الحق الأساسي في الحياة. وللأسف، هناك الكثير جدا من الأماكن في العالم التي جردت من هذا الحق، فضلا عن الحق في الكرامة الإنسانية والحرية الشخصية وحرية الضمير والدين. وثمة مشكلة واضحة بشكل خاص، في هذا الصدد، هي اضطهاد الأقليات الدينية، بمن فيهم المسيحيون. وتدين بولندا بأقوى العبارات كل حالة من حالات الاضطهاد والتمييز تقوم على أساس الدين وتصر على أهمية التزام الدول بكفالة الحماية لجميع أفراد الأقليات الدينية، انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي للحق في العيش بكرامة أن يشمل كذلك الحق في التمسك بتقاليد المرء الأصلية ونموذجه التقليدي للأسرة، طالما أنها تتفق مع الحقوق الأساسية للأفراد.

وقد اختارت بولندا شعار ”التضامن والمسؤولية والمشاركة“ في حملتها لعضوية مجلس الأمن. فتلك هي القيم التي نسعى باستمرار إلى الترويج لها في الساحة الدولية. ولن نتمكن من تحقيق التنمية المستدامة والأمن والسلام، ليس اليوم فقط، ولكن لأجيال قادمة، إلا من خلال الإحساس بالمسؤولية المشتركة، إلى جانب التفاعل المتناغم والتعاون فيما بين جميع الدول.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر فخامة رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مصر العربية.

أُصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس السيسي (مصر): يسعدني ابتداء أن أتقدم إليكم بالتهنئة، السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ميروسلاف لايتشاك، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، متمنيا لكم كل التوفيق في مهمتكم. كما أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن خالص التقدير للسيد بيتر طومسون، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، الذي أدار أعمالها بكفاءة واقتدار.

كلما نجتمع في هذا المحفل الهام تتجدد آمال الشعوب التي نشرف بحمل أمانة تمثيلها والدفاع عن مصالحها في الحصول على حقها العادل في السلام والتنمية وتتطلع إلينا أجيال جديدة تحلم بفرصة العيش الكريم في ظل منظومة دولية عادلة وقادرة على مواجهة تحديات فرضتها الطبيعة، كتغير المناخ والكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة، وأخرى من صنع البشر، كالحروب والإرهاب والتفاوت الصارخ في توزيع الموارد وفرص النمو وثماره.

ومن المؤكد أن أهداف ومقاصد الأمم المتحدة لا تزال صالحة لتأسيس عالم يتيح لكل أبنائه فرصة للاستفادة من منجزات التقدم العلمي والاقتصادي وثورة الاتصالات التي ربطت بين مجتمعات العالم على نحو غير مسبوق في التاريخ الإنساني وما تحمله من إمكانات عظيمة لتحقيق حلم النظام الدولي العادل والآمن والملتزم بحقوق التنمية والحرية والتقدم والتواصل المفتوح بين البشر.

إننا في مصر لدينا إيمانا عميقا بقيم منظمة الأمم المتحدة وأهداف ميثاقها، ولدينا ثقة كبيرة في أن تحقيق هذه القيم أمر ممكن بل وواجب حتمي. وتشهد بذلك تجربة مصر الطويلة مع الأمم المتحدة، كإحدى الدول المؤسسة لهذه ،حيث تم انتخابها عضوا بمجلس الأمن لست مرات، وتعد سابع أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام الأممية حاليا على مستوى العالم.

تشهد هذه التجربة الطويلة على أننا نسعى طوال الوقت لتحقيق ما نؤمن به من شراكة أممية لبناء عالم يستجيب لطموحات أبنائنا وأحفادنا في الحرية والكرامة والأمن والرفاهية. ولكن المسؤولية التي نتحملها تقتضي منا أن نتصارح بأن هذا العالم المنشود والممكن لايزال بكل أسف بعيد كل البعد عن التحقق. وإننا لا نزال نعاني من العجز عن احتواء ومنع الصراعات المسلحة ومواجهة خطر الإرهاب ونزع السلاح النووي ومعالجة مكامن الخلل الكبيرة في النظام الاقتصادي العالمي، والتي أفضت إلى زيادة الفجوة بين العالمين المتقدم والنامي.

ومن واقع تجربة المنطقتين العربية والأفريقية، أستطيع أن أقر بضمير مطمئن أن تلك التجربة تلخص أزمة النظام العالمي وعجزه عن الوفاء بالمقاصد والغايات التي قامت من أجلها الأمم المتحدة.

فالمنطقة العربية، محيط مصر الحضاري والثقافي، باتت اليوم بؤرة لبعض أشد الحروب الأهلية ضراوة في التاريخ الإنساني الحديث. وأصبحت هذه المنطقة هي الأكثر تعرضًا لخطر الإرهاب، وبات واحد من كل ثلاثة لاجئين في العالم عربياً.

كما أصبح البحر المتوسط مركزًا للهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية والأسيوية فرارًا من بطش الاقتتال الأهلي

من جهة، وبؤس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى، والتي رصدها التقرير العربي الإقليمي حول الفقر المتعدد الأبعاد الذي أعدته جامعة الدول العربية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والذي سيتم إطلاقه غدا.

وتقع أفريقيا موقع القلب في السياسة الخارجية لمصر، وهى القارة الأم التي تضرب فيها الجذور المصرية بعمق التاريخ ونستمد منها اعتزازنا بهويتنا وانتمائنا الأصيل لها. وقد باتت أفريقيا عرضة لنفس الأخطار الأمنية التي تتعرض لها المنطقة العربية. وتظل بدورها شاهدا رئيسيا على أزمة النظام الاقتصادي العالمي الذي يكرس الفقر والتفاوت ويتحمل مسؤولية رئيسية عن إنتاج الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهدد الاستقرار والسلم الدوليين وتجعل من الحديث عن أهداف التنمية المستدامة مجرد حديث مرسل لا شاهد عليه من الواقع الدولي المؤسف. مصر إذا، سيدي الرئيس، تقع على حافة أخطر بؤر الأزمات في العالم، وقدرها أن تشق طريقها بثقة في ظل مخاطر غير مسبوقة متبنية استراتيجية تنموية طموحة تقوم على إصلاحات اقتصادية جذرية وشجاعة تهدف قبل كل شيء لتمكين جيل الشباب الذين يمثلون غالبية السكان ليس في مصر وحدها وإنما في أغلب المجتمعات الفتية في الدول العربية والعالم النامي.

وفي عالم متشابك ومعقد ومليء بتحديات يصعب أن تواجهها أي دولة منفردة، مهما كانت قدراتها ومهما اشتد عزمها، فإنه من الطبيعي أن تقترن خطة مصر التنموية الطموحة بسياسة خارجية نشطة تستلهم المبادئ الأخلاقية الراسخة في تراثنا وثقافتنا، وتلتزم بالمبادئ القانونية للنظام العالمي الذي شاركت مصر في تأسيسه، وتقوم على رؤية لمواجهة أوجه القصور التي حالت دون تنفيذ مقاصد وغايات الأمم المتحدة، وذلك من خلال خمسة مبادئ وأولويات أساسية هي :

أولا، إن المخرج الوحيد الممكن من الأزمات التي تعاني منها المنطقة العربية هو التمسك بإصرار بمشروع الدولة الوطنية الحديثة التي تقوم على مبادئ المواطنة والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتتجاوز بحسم محاولات الارتداد للولاءات المذهبية أو الطائفية أو العرقية أو القبلية. إن طريق الإصلاح يمر بالضرورة عبر الدولة الوطنية ولا يمكن أن يتم على أنقاضها .هذا المبدأ هو باختصار جوهر سياسة مصر الخارجية وهو الأساس الذي نبني عليها مواقفنا لمعالجة الأزمات الممتدة في المنطقة، فلا خلاص في سوريا الشقيقة إلا من خلال حل سياسي يتوافق عليه جميع السوريين، ويكون جوهره الحفاظ على وحدة الدولة السورية وصيانة مؤسساتها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية والسياسة لتشمل كل أطياف المجتمع السوري ومواجهة الإرهاب بحسم حتى القضاء عليه .والطريق لتحقيق هذا الحل هو المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تدعمها مصر، بنفس القوة التي ترفض بها أي محاولة لاستغلال المحنة التي تعيشيها سوريا لبناء مواطئ نفوذ سياسية إقليمية أو دولية أو تنفيذ سياسات تخريبية لأطراف إقليمية طالما عانت منطقتنا في السنوات الأخيرة من ممارساتها. وقد آن الأوان لمواجهة حاسمة ونهائية معها.

وبالمثل، فلا حل في ليبيا إلا بالتسوية السياسية التي تواجه محاولات تفتيت الدولة وتحويلها مرتعا للصراعات القبلية ومسرح العمليات التنظيمات الإرهابية، وتجار السلاح والبشر. وأؤكد هنا بمنتهى الوضوح أن مصر لن تسمح باستمرار محاولات العبث بوحدة وسلامة الدولة الليبية أو المناورة بمقدرات الشعب الليبي الشقيق. وسنستمر في العمل المكثف مع الأمم المتحدة لتحقيق التسوية السياسية المبنية على اتفاق الصخيرات، والتي تستلهم المقترحات التي توصل لها الليبيون، خلال اجتماعاتهم المتتالية في الأشهر الأخيرة في القاهرة للخروج من حالة الانسداد السياسي وإحياء مسار التسوية في هذا البلد الشقيق. وينطبق نفس المنطق على المقاربة المصرية للأزمات في العراق واليمن.

فالدولة الوطنية الحديثة الموحدة والقادرة والعادلة، هي الطريق لتجاوز الأزمات وتحقيق الطموحات المشروعة للشعوب العربية.

ثانيا، إن الوقت حان لمعالجة شاملة ونهائية لأقدم الجروح الغائرة في منطقتنا العربية، وهي القضية الفلسطينية، التي باتت الشاهد الأكبر على قصور النظام العالمي عن تطبيق سلسلة طويلة من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

إن إغلاق هذا الملف من خلال تسوية عادلة تقوم على الأسس والمرجعيات الدولية وتنشئ الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، هو الشرط الضروري للانتقال بالمنطقة كلها إلى مرحلة الاستقرار والتنمية، والمحك الأساسي لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة والنظام العالمي.

ولاشك أن تحقيق السلام من شأنه أن ينزع عن الإرهاب إحدى الذرائع الرئيسية التي طالما استغلها كي يبرر تفشيه في المنطقة، وبما يضمن لكافة شعوب المنطقة العيش في سلام وأمان.

فقد آن الأوان لكسر ما تبقى من جدار الكراهية والحقد للأبد. ويهمني هنا أن أؤكد أن يد العرب ما زالت ممدودة بالسلام وأن تجربة مصر تثبت أن هذا السلام ممكن، وأنه يعد هدفا واقعيا يجب علينا جميعا مواصلة السعي بجدية لتحقيقه.

واسمحوا لي هنا، فخامة الرئيس، قبل أن أتتم كلمتي، أن أخرج عن النص الموجود وأتوجه بكلمة ونداء إلى من يهمهم هذا الأمر.

وأوجه ندائى الأول إلى الشعب الفلسطينى، وأقول له من المهم للغاية الاتحاد وارء الهدف، وعدم الاختلاف، وعدم إضاعة الفرصة، والاستعداد لقبول التعايش مع الأخر، مع الإسرائيليين فى أمان وسلام، وتحقيق الاستقرار والأمن للجميع.

وأوجه ندائى للشعب الإسرائيلى، وأقول لدينا فى مصر تجربة رائعة وعظيمة للسلام معكم منذ أكثر من أربعين سنة، ويمكن أن نكرر هذه التجربة والخطوة الرائعة مرة أخرى .. أمن وسلامة المواطن الإسرائيلى جنباً إلى جنب مع أمن وسلامة المواطن الفلسطيني. ندائى إليكم أن تقفوا خلف قيادتكم السياسية وتدعموها ولا تترددوا. إننى أخاطب الرأى العام الإسرائيلي. إطمئنوا نحن معكم جميعاً من أجل إنجاح هذه الخطوة، وهذه فرصة قد لا تتكرر مرة أخرى،

وكلمتي الأخرى إلى كل الدول المحبة للسلام والاستقرار، إلى كل الدول العربية الشقيقة .. أن تساند هذه الخطوة الرائعة، وإلى باقي دول العالم أن تقف بجانب هذه الخطوة التي إذا نجحت ستغير وجه التاريخ.

ونداءً إلى القيادة الأمريكية والرئيس الأمريكى، لدينا فرصة لكتابة صفحة جديدة فى تاريخ الإنسانية من أجل تحقيق السلام فى هذه المنطقة.

ثالثاً، لا يمكن تصور وجود مستقبل للنظام الإقليمي أو العالمي بدون مواجهة شاملة وحاسمة مع الإرهاب، تقضي عليه وتستأصل أسبابه وجذوره، وتواجه بلا مواربة كلَّ من يدعمه أو يموله أو يوفر له منابر سياسية أو إعلامية أو ملاذات آمنة.

وبصراحة شديدة، فلا مجال لأي حديث جدي عن مصداقية نظام دولي يكيل بمكيالين، ويحارب الإرهاب فى الوقت الذي يتسامح فيه مع داعميه، بل ويُشركهم فى نقاشات حول سبل مواجهة خطر هم صُناعُه فى الأساس. ويتعين على أعضاء التحالفات الدولية المختلفة، الإجابة عن الأسئلة العالقة التي نطرحها من منطلق الإخلاص لشعوبنا، والتي يمتنع عن الإجابة عليها كل من يُفضّل المواءَمة والإزدواجية، لتحقيق مصالح سياسية على أنقاض الدول ودماء الشعوب، التي لن نسمح أن تضيع هدراً تحت أي ظرفٍ كان.

كما يجب علينا فى العالم الإسلامي أن نواجه الحقائق بصراحة، فنعمل سويا على تصويب المفاهيم الخاطئة التي باتت منبعاً أيديولوجياً للإرهابيين وفكرهم الظلامي الهدام. وكما

تتذكرون فقد أطلقت مصر مبادرة لتصويب الخطاب الديني بهدف الرجوع إلى القيم الأصيلة والسمحة للإسلام، وهو ما تعكف المؤسسات الدينية المصرية العريقة على الاضطلاع به في الوقت الراهن، مع تعاونها في هذا الشأن مع كافة الجهات المعنية على مستوى العالم.

إنَ مصر، التي تخوض حرباً ضروساً لاستئصال الإرهاب من أرضها، ملتزمةٌ بمواجهته وتعقبه، والقضاء عليه بشكل نهائي وحاسم حيثما وجد. وليس بخافٍ عليكم أنّ مواجهة الإرهاب كانت على رأس أولويات مصر خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن على مدار عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ورئاستها للجنة مكافحة الإرهاب، ليس فقط دفاعاً عن مستقبل مصر، بل دفاعا عن مستقبل المجتمع الدولي بأسره.

رابعاً، إن القضاء على جذور ومسببات الأزمات الدولية، ومصادر التهديد للاستقرار العالمي، يمر بالضرورة عبر تفعيل مبدأ المسؤولية المشتركة، متفاوتة الأعباء، بين أعضاء المجتمع الدولي، لتضييق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والنامية.

فأي مصداقية يمكن أن تكون لمنظمة الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عندما يكون النظام الاقتصادي العالمي نفسه مسؤولاً عن تكريس التفاوت، وبعيداً عن قيم العدل والمساواة؟ وأي فرصة يمكن أن تكون متاحة أمام الدول النامية، مهما صح عزمها على تبني إصلاحات اقتصادية شاملة تعالج أوجه الخلل في إدارتها لمواردها، بدون معالجة جذرية لأوجه الخلل في الأوضاع الاقتصادية العالمية؟ وذلك عبر المزيد من إشراك العالم النامي في هيكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتيسير نفاذه إلى التمويل الميسر والأسواق ونقل التكنولوجيا.

خامساً، إن احترام مبادئ القانون الدولي، والتفاوض على أساس المبادئ القانونية والتاريخية والأخلاقية، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، هو الطريق الوحيد لتسوية الخلافات في عالمنا. فلا يمكن، بعد أكثر من سبعة عقود من تأسيس الأمم المتحدة، أن تكون القوة أو المعادلات الصفرية هي الوسيلة لتحقيق المصالح في عالم سمته الأساسية الاعتماد المتبادل ووجود آفاق كبرى للتعاون والتفاهم بما يحقق المصالح المشتركة للجميع.

وانطلاقاً من هذه المبادئ، كانت مصر من أكثر الدول اهتماماً بإطلاق مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩، وسعت للتوصل للاتفاق الثلاثي بين مصر والسودان وإثيوبيا، لمعالجة قضية سد النهضة من منظور تعاوني، ينشئ إطاراً قانونياً واضحاً لمعالجة هذا الملف وفقاً لمبادئ القانون الدولي، والقواعد المستقرة لتنظيم العلاقة بين الدول المتشاركة في أحواض الأنهار العابرة للحدود في مختلف أنحاء العالم. إن هذا الاتفاق يظل الإطار القانوني القادر على ترجمة منطق التعاون والتشارك بين الدول الثلاث، متى خَلُصَت النوايا وتم الالتزام بتطبيقه التزاماً كاملاً ونزيهاً، خاصةً وأن الوقت يدركنا، وبات الإنفاذ السريع لما سبق الاتفاق عليه أمراً شديد الإلحاح، لتجنب ضياع فرصة تقديم نموذج ناجح لإدارة العلاقة بين ثلاث دول شقيقة من دول حوض النيل.

وختاماً، فإن اجتماعنا اليوم في هذا المحفل الدولي العريق، هو مناسبة لوقفة صادقة مع النفس، نعترف فيها بأوجه قصور النظام الدولي عن تحقيق الغايات والمقاصد السامية التي قام من أجلها، ونجدد الالتزام بإنشاء واقع دولي أكثر إنصافاً، باعتبار أن تحقيق العدالة، بأوسع معانيها، على الصعيد العالمي، هو الشرط الضروري لمواجهة المخاطر الرهيبة التي تعصف بعالمنا اليوم، وتهدد مصداقية النظام الدولي.

ولعل المأساة الإنسانية التي تتعرض لها أقلية الروهينجا في ميانمار مناسبة أخرى لتذكير المجتمع الدولي بمسؤولياته الأخلاقية، قبل القانونية، كما عكسها ميثاق الأمم المتحدة للعمل على سرعة إيجاد حل دائم، يُنهي معاناة المدنيين ويعالج جذور الأزمة التي باتت تهدد الأمن الإقليمي واستقرار دول الجوار.

فلنتحرك معاً لتمكين الشعوب من استعادة مقدراتها، وفتح آفاق جديدة للتعاون بين كل أعضاء المجتمع الدولي، لنخرج سوياً من دائرة المصالح الضيقة وتغليب منطق القوة، إلى رحابة المصالح الإنسانية المشتركة والتعاون بين الجميع. ولنكن صرحاء مع أنفسنا، إذ يتعين علينا جميعاً التخلص من سياسات الاستقطاب، فالعالم اليوم بحاجة ماسة لرحابة المصالح الإنسانية المشتركة، وكل دولة ملزمة بالسعي لتطوير مصالحها مع مختلف الشركاء الدوليين، ودون أن يستعدي ذلك أحداً.

هذه، سيدي الرئيس، رسالة مصر، أنقلها لكم اليوم جلية وواضحة، وكلي أمل في أن تنجح جهودنا المشتركة خلال الفترة المقبلة في الوصول إلى عالم أفضل وأكثر أماناً يعمه الاستقرار والازدهار. تحيا مصر.. تحيا مصر.. تحيا مصر

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مصر العربية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شوكت مِرزيوييف، رئيس جمهورية أوزبكستان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوزبكستان.

اصطحب السيد شوكت مِرزيوييف، رئيس جمهورية أوزبكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد شوكت مِرزيوييف، رئيس جمهورية أوزبكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مِرزيوييف (*تكلم بالروسية*): أود أن أعرب عن خالص امتناني على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم من على هذه المنصة الرفيعة للأمم المتحدة.

قبل بضعة أسابيع، نظم شعبنا احتفالات كبيرة بالذكرى السنوية السادسة والعشرين لاستقلال أوزبكستان. وتشهد أوزبكستان اليوم تنمية متسارعة. ومع الحفاظ بعناية على حكمة الأجيال السابقة، نمضي قدما بشكل واع في إجراء إصلاحات حازمة ونحن ملتزمون برسم صورة جديدة للبلد.

فالنشاط السياسي يتزايد ويجري تنفيذ إصلاحات عميقة في جميع المجالات. وهدفها هو إقامة دولة ديمقراطية ومجتمع عادل، حيث تتمثل الأولوية في تنفيذ مبدأ بسيط وواضح، ألا وهو: مصلحة البشر تأتي أولا. وفي أعقاب نتائج مناقشات جرت على الصعيد الوطني، اعتُمدت الاستراتيجية الإنمائية الخمسية لأوزبكستان. وفي سياق وضعها، نظرنا إلى أنفسنا من الخارج، وذلك ليس لمجرد إجراء تقييم موضوعي لقدرتنا والفرص المتاحة أمامنا فحسب، بل أيضا لإيلاء اهتمام وثيق لإخفاقاتنا وأخطائنا. والاستراتيجية تشكل برنامجا لإجراءات حقيقية للتجديد؛ ويجري بالفعل تطبيقها.

وقد أعلنا عام ٢٠١٧ باعتباره سنة الحوار مع الشعب ومصالح البشر في بلدنا. وهدفنا هو تعزيز الآليات التي من شأنها أن تجعل سلطة الشعب في البلد سلطة حقيقية لا صورية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الشعب غير مُطالب بخدمة الهيئات الحكومية، بل إن على الهيئات الحكومية خدمة الشعب. وقد أنشأنا مكتبا افتراضيا والعديد من مكاتب رئيس الجمهورية لاستقبال أبناء الشعب في جميع أنحاء البلد. وتمكن أكثر من مليون مواطن من حل مشاكلهم العاجلة بمساعدة تلك المكاتب.

وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، اتخذنا تدابير فعالة للقضاء على تشغيل الأطفال والسخرة. وفي أعقاب الزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان،

السيد الحسين، وُضع برنامج يشتمل على تدابير ترمي إلى تعزيز الضمانات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وألغينا إرث الماضي الذي عفا عليه الزمن مثل تأشيرات الخروج التي كانت تحول دون حرية التنقل. ويجري تكثيف الحوار المفتوح مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بشأن حماية حقوق الإنسان.

وانطلاقا من مبادئ المذهب الإنساني، جرت مراجعة العديد من الحالات الفردية لأشخاص محتجزين. ويخضع المواطنون المضللون الذين سقطوا في براثن أيديولوجية التطرف لإعادة التأهيل الاجتماعي، وتجري تهيئة الظروف لعودتهم إلى الحياة الطبيعية. والأنشطة التي تقوم بها جميع الوكالات المعنية بإنفاذ القوانين تخضع باستمرار لإشراف برلماني ومدني من منظور حماية حقوق الإنسان والحريات .

ويتزايد دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وتجري كفالة الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية. وقد زاد دور وسائط الإعلام زيادة كبيرة. وأهم اتجاه للإصلاحات هو تحرير نظامنا الاقتصادي وإيجاد مناخ مؤات للاستثمار. ونحن ننطلق من حقيقة بسيطة: كلما زاد ثراء الشعب، زادت قوة الدولة.

ومنذ بداية الشهر، تحولت أوزبكستان بالكامل إلى نظام يقوم على تحرير تحويل العملة الوطنية. واتخذت، إلى جانب ذلك، جميع التدابير اللازمة للتخفيف من أي آثار سلبية محتملة على السكان. وأُنشئت للمرة الأولى مؤسسة لأمين المظالم لحماية حقوق أصحاب المشاريع. وجرى خفض الضرائب على الأعمال التجارية بدرجة كبيرة. وزادت إمكانات حصول الأعمال التجارية على الاعتمادات. ودُشنت مناطق اقتصادية حرة جديدة حيث يُمنح المستثمرون مزايا واسعة النطاق. ويجري بنجاح إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية وتم تجديد الشراكة مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وأود الإشارة إلى أن محتوى هذه الاستراتيجية متسق تماما مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

إننا مقتنعون بأن الأمم المتحدة يجب أن تواصل الاضطلاع بدور محوري في العلاقات الدولية. وتؤيد أوزبكستان إصلاحها التدريجي. ونعتقد أنه، تماشيا مع وقائع العالم المعاصر، يجب توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن. ونؤيد الخطوات التي اتخذتها القيادة الجديدة للأمم المتحدة لتحسين نظام إدارتها. وأود أن أؤكد من جديد أن أوزبكستان ستواصل شراكتها الوثيقة مع هياكل الأمم المتحدة. وقد عقدنا العزم على كفالة التنفيذ الفعلي لخريطة الطريق التي وُضعت في أعقاب الزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، إلى أوزبكستان.

وتعتبر أوزبكستان اليوم منطقة آسيا الوسطى الأولوية الرئيسية لسياستها الخارجية، وهذا خيار واع. فأوزبكستان، التي تقع في قلب آسيا الوسطى، حريصة على رؤية المنطقة وقد أصبحت منطقة للاستقرار والتنمية المستدامة وحسن الجوار. وجعل آسيا الوسطى منطقة تنعم بالسلام والازدهار الاقتصادي هو أهم أهدافنا ومهمتنا الرئيسية.

وأوزبكستان عاقدة العزم على الانخراط في حوار وتفاعل بناء وتعزيز علاقات حسن الجوار. ونحن مستعدون للقبول بحلول وسط معقولة مع بلدان آسيا الوسطى بشأن جميع المسائل دون استثناء. وبفضل الجهود المشتركة في المنطقة في الأشهر الأخيرة، زادت الثقة السياسية زيادة كبيرة. وقد اتُخذت قرارات هامة للغاية بشأن العديد من المسائل.

وكان التوقيع على المعاهدة المتعلقة بالحدود الدولية بين أوزبكستان وقيرغيزستان في أوائل أيلول/سبتمبر حدثا هاما حقا. وتحقق هذا الإنجاز الكبير في تلك المسألة الحساسة للغاية للمرة الأولى منذ ٢٦ عاما بفضل الإرادة السياسية التي أظهرها الطرفان واستعدادهما للتوصل إلى حلول مقبولة للطرفين. وباختصار، تم إيجاد أجواء سياسية جديدة تماما في المنطقة خلال فترة قصيرة.

وأعتقد أن عقد اجتماعات منتظمة للتشاور مع رؤساء دول آسيا الوسطى من شأنه أن ييسر تعزيز هذا الاتجاه.

ونعتزم مناقشة المشاكل الرئيسية للمنطقة في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى، بشأن موضوع ”آسيا الوسطى: ماض واحد ومستقبل مشترك: التعاون من أجل التنمية المستدامة والازدهار المشترك“، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في سمرقند تحت رعاية الأمم المتحدة. واستنادا إلى نتائجه، نعتزم تقديم اقتراح بشأن اعتماد مشروع قرار خاص للجمعية العامة لدعم الجهود التي تبذلها آسيا الوسطى من أجل ضمان الأمن وتعزيز التعاون الإقليمي.

إننا نعول على تأييد قيادة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لذلك القرار.

وعندما نتكلم عن المشاكل المتعلقة بكفالة الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، لا يمكن للمرء أن يغفل مسألة هامة كمسألة الاستخدام المشترك للموارد المائية المشتركة في المنطقة. ونتفق تماما مع موقف الأمين العام بأن مشاكل ”المياه والسلام والأمن، ترتبط ارتباطا لا انفصام فيه“ S/PV.7959، صفحة ٢). وأنا على اقتناع بأنه لا يوجد بديل عن معالجة مشكلة المياه إلى جانب مراعاة مصالح البلدان والدول المنطقة على قدم المساواة. وتؤيد أوزبكستان مشاريع اتفاقيات بشأن استخدام الموارد المائية في حوضي نهري أمودار يا وسيردار يا، التي وضعها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه الجمعية إلى إحدى أكثر المشاكل البيئية الحادة في عصرنا: ألا وهي كارثة بحر آرال. وبين يدي خارطة تبين مأساة بحر آرال، وأعتقد أن الكلمات غير ضرورية. ويتطلب التغلب على الآثار الناجمة عن نضوب البحار توحيد الجهود الدولية. إننا نؤيد التنفيذ الكامل لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بتوفير المساعدة الفعالة للسكان المتضررين من أزمة بحر آرال، الذي اعتمد هذا العام.

إن استقرار الحالة في أفغانستان شرط مسبق هام لكفالة ليس الأمن الإقليمي فحسب، بل الأمن العالمي أيضا. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد إلى إحلال السلام في أفغانستان يتمثل في الحوار المباشر بين الحكومة المركزية والقوى السياسية المحلية الرئيسية، بدون شروط مسبقة. وينبغي للمفاوضات أن تكون بقيادة أفغانية، وأن تجري في إقليم أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة. وللشعب الأفغاني الحكيم الحق في تقرير مصيره بشكل مستقل. ونحن نؤيد النداء الذي وجهه رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب إلى الدول المجاورة لأفغانستان لتعزيز عملية السلام والتوصل إلى تسوية بين الأطراف الأفغانية. وستواصل أوزبكستان الإسهام في إعادة البناء الاقتصادي في أفغانستان، وكذلك في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة وتدريب الموظفين على الصعيد الوطني. وإنني على اقتناع بأن أفغانستان يجب أن تظل في صميم جدول الأعمال العالمي. ويجب أن تهدف جهود المجتمع الدولي في المقام الأول إلى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة في أفغانستان. ويجب ألا يضعف تصميمنا المشترك على تعزيز السلام في ذلك البلد الذي طالت معاناته.

ويشير تفاقم التهديدات الإرهابية في العالم، خاصة في السنوات الأخيرة، إلى عدم وجود مبرر لاستخدام أساليب الإجراءات المضادة القوية الأولية. وفي كثير من الأحيان، تقتصر الجهود على مكافحة آثار التحديات، عوضا عن معالجة أسبابها الجذرية. وأعتقد أنه، إلى جانب عوامل أخرى، يقع الجهل والتعصب في صميم الإرهاب والتطرف الدوليين. وفي هذا الصدد، تتجلى أكبر مهمة في محاولة كسب عقول الناس، خصوصا الشباب منهم. خصوصا وأن معظم الجرائم المرتبطة بالأنشطة المتطرفة وأعمال العنف، يرتكبها أشخاص دون سن الـ ٣٠. ويشكل الشباب اليوم، أكبر جيل في تاريخ البشرية، حيث يبلغ مجموعهم٢ بليون شخص. ويتوقف مستقبل الكوكب وسلامته، على أي نوع من الأشخاص سيكون شبابنا عندما يكبرون.

وتتمثل مهمتنا في توفير الشروط لنجاح الشباب، ووضع حاجز أمام آفة أيديولوجيا العنف. ونعتقد أنه لكي نحقق

ذلك، فإننا بحاجة إلى تطوير التعاون المتعدد الأطراف اللازم في مجال الدعم الاجتماعي للأجيال الشابة وتعزيز وحماية حقوقها ومصالحها. وفي هذا الصدد، تقترح أوزبكستان، وضع اتفاقية الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بحقوق الشباب، الأمر الذي من شأنه أن يتيح لنا صكا قانونيا دوليا موحدا، يهدف إلى تطوير وتنفيذ السياسة المتعلقة بالشباب، مع الأخذ في الاعتبار ظروف العولمة والتطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي رأينا، فإنه من شأن الدول التي تنضم إلى الاتفاقية، التعهد بالتزامات ثابتة ترمي إلى رفع مستوى الوعي بشأن أحد الأولويات الرئيسية الحيوية لسياساتها الاجتماعية.

ونعتبر إيصال الجوهر الإنساني للإسلام إلى المجتمع العالمي الأوسع نطاقا، من بين أهم المهام المطلوب إنجازها. إننا نعتز بديننا المقدس، كمنارة للقيم النبيلة. ونحن ندين بشدة أولئك الذين يساوون بين الإسلام والعنف وسفك الدماء ونرفض هذا التصور رفضا تاما. إن الإسلام يدعونا جميعا إلى نكون طيبين ومسالمين. ويدعونا إلى الحفاظ على الإنسانية الحقيقية. وأود الإشارة على وجه الخصوص إلى الإسهام القيّم في تطوير الحضارة الإسلامية والعالمية، الذي قامت به مجموعة كاملة من الأعضاء المميزين في نهضة آسيا الوسطى. ومن بينهم محمد البخاري، الذي أشاد به العالم بوصفه مؤلف صحيح البخاري، الذي هو ثاني أهم كتاب في الإسلام بعد القرآن. ومن أجل الحفاظ على إرثه الغني، ونشر أفكاره وإسلامه المستنير، قررنا إنشاء مركز الإمام البخاري الدولي للبحوث في سمرقند. وستسهم الأنشطة التي يضطلع بها المركز المعني بالحضارة الإسلامية، الذي يجري إنشاؤه في طشقند، في تنفيذ هذه المهمة.

وأود أن أقترح على المشاركين في هذه الجلسة، اعتماد مشروع قرار خاص للجمعية العامة بشأن التعليم والتسامح الديني. يتجلى هدفه الرئيسي في تعزيز حصول الجميع على التعليم، والقضاء على الأمية والجهل. وسيتوخى تشجيع التسامح والاحترام المتبادل، وضمان الحرية الدينية، وحماية حقوق المؤمنين والحيلولة دون التمييز ضدهم.

وبينما تستمر أوزبكستان في وضعها غير المنحاز، فإنها منفتحة على الحوار. ونحن مهتمون بتوسيع نطاق التعاون مع جميع الشركاء باسم السلام والتقدم والرخاء. ونعتبر التعاون شرطا مسبقا للنجاح في تنفيذ المهام الأكثر أهمية للإصلاح المنفذة في بلدنا، والتي تركز بشكل رئيسي على الناس، واحتياجاتهم ومصالحهم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوزبكستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد شوكت مِرزيوييف، رئيس جمهورية أوزبكستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أرمينيا.

اصطحب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سركسيان (تكلم بالأرمنية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه وأتمنى له النجاح في مهامه بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة مجدداً لأهنِّئ السيد أنطونيو غوتيريش على تعيينه بصفة الأمين العام. ونتمنى له التوفيق في الاضطلاع بالمهام الهامة الموكلة إليه. تؤيد أرمينيا الأولويات التي أعلن عنها الأمين العام غوتيريش.

نحتفل في عام ٢٠١٧ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانضمام أرمينيا إلى الأمم المتحدة. في ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، بدأ العلم الأرمني ثلاثي الألوان يرفرف في مقر الأمم المتحدة، وهي النتيجة المنطقية والمرجوة من سعي الشعب الأرمني لممارسة حقه الأساسي في تقرير المصير. وعلى مر السنين، أصبحت أرمينيا عضواً كاملاً ومسؤولاً في المجتمع الدولي. لقد واجهنا العديد من التحديات، ولكننا صمدنا أمامها بكرامة. وكان نزاع ناغورني كاراباخ أهمها وأشدها. إن هذه هي المرة الخامسة التي أتكلم فيها من على هذه المنصة، ويتعين على مرة أخرى أن أتناول النزاع في ناغورني كاراباخ. كنت أفضّل الحديث عن السلام والتقدم والتعاون ولكن، للأسف، ما زلنا بعيدين عن تلك المرحلة. ومن ثم فإن من واجبي أن أشرح السبب الذي يجعلنا حتى الآن بعيدين عن تلك المرحلة المنشودة.

إن المرحلة الجديدة من كفاح شعب أرتساخ من أجل تقرير المصير بدأت قبل ٣٠ عاماً تقريباً. وقد أطلق الأرمن في أرتساخ دعوات سلمية لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وما فتئت أذربيجان ترد على هذه الدعوات باستخدام القوة. وبلغت سياسة حكومة باكو ذروتها بمذبحة وتطهير عرقي وترحيل جماعي للسكان الأرمن في أذربيجان. وأصبحت المناطق التي كانت تعجّ يوماً بالسكان الأرمن خالية الآن من الأرمن، وتواصل حكومة أذربيجان سياستها بالتدمير المنهجي للتراث الثقافي والروحي الأرمني العظيم في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. ومن الواضح أن سكان أرتساخ لم يكن أمامهم في ظل تلك الظروف أي خيار آخر سوى اللجوء إلى الدفاع عن النفس. لم تتعلم أذربيجان أي دروس من الحرب المخيفة في ١٩٩٢-١٩٩٤ ومن تداعياتها ومفاوضاتها. وفي نيسان/أبريل من العام الماضي، شنت أذربيجان حرباً لمدة أربعة أيام، مما أثبت أن هدف أذربيجان هو إبادة شعب أرتساخ.

وخلال الأعمال العدائية العسكرية، ارتكبت القوات المسلحة الأذربيجانية عدداً من جرائم الحرب ضد السكان المدنيين وأسرى الحرب. وأجد أن من الجدير بالذكر أن أحد الجنود الذين ارتكبوا هذه الفظائع حصل على جائزة رفيعة من الدولة، وقلّده رئيس أذربيجان شخصياً وساماً أمام الكاميرات.

كان خطاب الكراهية ضد الأرمن على مدى سنوات جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة لدولة أذربيجان. إنه جزء راسخ من المناهج المدرسية وهو يسمم تنشئة وتفكير أجيالها الشابة. وقد حذّر من ذلك على مدى سنوات عدد من المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات المتخصصة الأخرى التي تتناول العنصرية وكراهية الأجانب.

ويقودنا كل ذلك إلى استنتاج مفاده أن ممارسة شعب أرتساخ لحق تقرير المصير تتسم بأهمية حيوية. وفي هذا الصدد، فإنني أعرب عن آراء أرمينيا وأرتساخ وجميع الأرمن في جميع أنحاء العالم. إنني أحمل هذه الرسالة من يريفان، حيث يُعقد حالياً المؤتمر السادس للأرمن في الشتات.

وينبغي أن يدرك الجميع أن أذربيجان، في نظر شعب أرتساخ الذي يبني الديمقراطية، لا ترمز ببساطة إلا إلى تخلف العصور الوسطى. ليس لأذربيجان أي أساس قانوني أو أخلاقي على الإطلاق لتقديم أي مطالبات في أرتساخ. ولم تكن أرتساخ قط جزءاً من أذربيجان المستقلة، وليس من الإنصاف أن تحاول ضم أرتساخ لتلك الدولة. إن أرتساخ الحرة هي اليوم مجتمع راسخ في الديمقراطية. وينبغي لشعارنا والتزامنا المشتركين بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب أن يكونا السمة المميزة التي يسترشد بها عمل أسرة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، أعتقد أنه لا ينبغي أبداً أن يُستبعد شعب أرتساخ من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وإنني أؤمن إيماناً راسخاً بأن الحالة غير المحسومة لنزاع ناغورني كاراباخ ينبغي ألا يكون لها أي تأثير على ممارسة شعب أرتساخ لحقوقه. فالأمر يتعلّق، أولاً وقبل كل شيء، بالحقوق

غير القابلة للتصرف لأي إنسان، الحق في الحياة، وتنظيم الحياة العامة، وحرية تشكيل المرء حكومة بلده، والاتصال بالعالم الخارجي دونما عائق، وبالعديد من الحقوق الأخرى. تساهم أرمينيا باستمرار وسوف تساهم في تحسين الأحوال المعيشية لشعب أرتساخ وفي تنميته الديمقراطية والمستدامة. وليس لأحد الحق في أن يخلق عوائق أمام تنفيذ المبادرات والمشاريع في هذا الصدد. إن المركز القانوني لأرتساخ، أو على وجه التحديد الافتقار إلى الاعتراف القانوني الدولي به، لا يشكل عائقاً أمام ممارسة الرجال والنساء الذين يعيشون هناك لحقوقهم.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا بديل عن التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ناغورني كاراباخ. الآن، ومن على هذا المنبر، أؤكد مجدداً التزامنا في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يدرك الجميع أن قضية ناغورني كاراباخ هي قضية من قضايا حقوق الإنسان، التي لا يمكن حلها إلا عن طريق أحد حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف – حق الشعوب في تقرير المصير. وفي نهاية المطاف، أياً كانت الخيارات التي سنتوصل إليها لحل النزاع، ينبغي ألا تتمتع جمهورية أرتساخ بمركز أو حرية أدنى من التي تتمتع بها اليوم. وينبغي لأذربيجان الاعتراف بحق شعب أرتساخ في تقرير مستقبله من خلال التعبير الحر عن إرادته. إن كل ما هو متاح من الآليات الدولية والوطنية ينبغي أن تضمن أمن السكان الأرمن في أرتساخ. إن جميع المسائل المتبقية هي ذات طبيعة جانبية، وسيجري حلها بطريقة منطقية وعادلة بالتزامن مع عملية التسوية العامة.

عندما تكلمت آخر مرة من على هذا المنبر، وتناولت عملية الاعتراف الدولي بالإبادة الجماعية للأرمن (انظر A/71/PV.17)، اعتبرتُ أن من واجبي أن أعرب عن امتناننا لجميع الدول، الواحدة تلو الأخرى، التي اعترفت بالجريمة النكراء التي ارتكبتها الإمبراطورية العثمانية ضد شعب بلدي. ومن واجبي هنا أن أعرب عن امتناننا لجميع البلدان التي أظهرت الشرف والمسؤولية بالاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن أو بإعادة تأكيد موقفها منها. وأنا أشكرها على تلك المبادرة، بغض النظر عن الشكل والصيغة المعتمدين. وأشكر العديد من البلدان والأفراد والهيئات التابعة للدول والكيانات الإقليمية والمنظمات التي تدعو الأشياء بأسمائها. إن ذلك مهم بالفعل، لأن الإنكار يمهّد الطريق أمام جرائم إبادة جماعية جديدة. وفي هذا السياق، نذكّر بأن أسرة الأمم المتحدة ستحيي العام المقبل الذكرى السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وفي تلك المناسبة، ستطرح أرمينيا مبادرة جديدة وندعو الجميع إلى الانضمام إلينا ودعمها.

ومع ذلك، فإننا لم نعتبر قط الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن شرطا مسبقا لتطبيع العلاقات الثنائية بين أرمينيا وتركيا. وعلاوة على ذلك، فقد أُطلقت عملية للتطبيع بناء على مبادرة من أرمينيا، مما أدى إلى إبرام بروتوكولي زيوريخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ولكن هذه الوثائق التي لم يُصدق عليها حتى الآن، بل تُركت حبيسة أدراج مظلمة في أنقرة. وخرجت الحكومة التركية بشروط مسبقة منافية للمنطق للتصديق عليها، تتعارض مع نص وروح البروتوكولين. وقد بينتُ آراء الشعب الأرمني الواضحة تماما بشأن تلك المسألة قبل ثلاثة أعوام (انظر A/69/PV.6)، عندما تكلمت من على هذا المنبر. وحان الوقت الآن لتقديم توضيحات إضافية.

إن القيادة التركية مخطئة إذا كانت تعتقد أنه يمكنها الإبقاء على هذه الوثائق حبيسة الأدراج إلى الأبد وعدم التصديق عليها إلا في أنسب فرصة من وجهة نظرها. لقد جرى التفاوض بشأن البروتوكولين في الظروف القائمة في ذلك الوقت من أجل إيجاد حلول للمسائل القائمة آنذاك. وستعلن أرمينيا بطلان هذين البروتوكولين، حيث إنه لم يُحرز أي تقدم نحو تنفيذهما. وعندما يحل ربيع عام ٢٠١٨ لن يكون هناك وجود لهذين البروتوكولين العقيمين، حسبما أثبتت تجربتنا.

وبالرغم من ذلك لا تزال أرمينيا تعتقد أن أي دولتين جارتين بحاجة إلى إرساء علاقات طبيعية والتمتع بها من أجل معالجة أي خلاف ممكن بينهما وإيجاد حلول له. وهذا هو الاعتقاد الذي نسترشد به في مشاركتنا في مختلف عمليات التكامل. فأرمينيا اليوم عضو نشط في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ولا تألو جهدا في المساهمة في حركة السلع والخدمات بلا عائق في تلك المنطقة الاقتصادية الكبيرة. وبهذه الطريقة، فإننا نعزز رفاه الجميع. وقد سجلنا بالفعل بعض الإنجازات في هذا الصدد، ويجعلنا ذلك نشعر بالأمل في المستقبل. كما نخطط لإبرام اتفاق شراكة شاملة وقوية بين أرمينيا والاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي نرى أنه سيساعد على إعطاء زخم جديد للإصلاحات المؤسسية التي يجري تنفيذها في أرمينيا.

للأسف، لا يزال عدم الاستقرار الحالي في الشرق الأوسط يشكل تحديا خطيرا. وما برحنا نتابع ببالغ الألم الأزمة في سورية والحالة الإنسانية هناك، التي تسببت في معاناة السكان المدنيين، بما في ذلك أبناء الطائفة الأرمينية في ذلك البلد. وتبذل أرمينيا ما في وسعها للتخفيف من معاناة الشعب السوري من خلال تقديم المساعدة الإنسانية. كما نعرب عن استعدادنا للانخراط في المناقشات المحتمل إجراؤها بشأن جهود صنع السلام في سورية تحت رعاية الأمم المتحدة استنادا إلى ولاية مناسبة.

ليس لدي شك في أن أسرة الأمم المتحدة يمكن أن تكفل التعاون اللازم للتصدي للتحديات العالمية والإقليمية المعاصرة. ومن هذا المنطلق، تشارك أرمينيا في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإننا على استعداد لزيادة مساهمتنا في لبنان ومالي، أي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وبوصفنا بلدا غير ساحلي يعاني من ندرة الموارد الطبيعية ويقع في منطقة معقدة، فإن أرمينيا ما فتئت تؤكد على أنها تعتبر البشر هم أكثر مواردها قيمة. وهذا بالطبع هو الحال بالنسبة لأرمينيا وبالنسبة لأسرة الأمم المتحدة بأكملها، حيث ينبغي لنا أن نركز على الإنسان وينبغي أن نسعى جاهدين لتحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أرمينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سيرج سركسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس كوستاريكا.

اصطحب السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سوليس ريفيرا (*تكلم بالإسبانية*): تتقدم كوستاريكا بالتهنئة للرئيس على انتخابه وترحب بالأولويات التي حددها لفترة ولايته. وأود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بالعمل معه ومع جميع الدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمساعدة على الإسراع بالوفاء بالتعهدات التي قُطعت في باريس ومراكش للتخفيف من آثار تغير المناخ، وتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الحوكمة العالمية وتعددية الأطراف بوصفها مجالات ذات أهمية عليا لصون السلام والاستقرار على الصعيد العالمي.

كما أود أن أنقل رسالة تضامن ومواساة إلى شعب المكسيك وحكومتها في أعقاب الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن الزلزال الذي ضرب عاصمتها والمناطق المحيطة بها اليوم.

تحافظ كل كلمة تُقال وكل بيان يُدلى بها وكل إجراء يُعتمد في هذه القاعة على جذوة الحياة في الأمل الذي عبر عنه كانط وثقته المُلهِمة في البشرية. وتمثل معاهدات عدم انتشار الأسلحة ومعاهدات نزع السلاح النووي وحظره اعترافا بالتحديات المتعددة التي تواجهها المجتمعات البشرية لبناء عالم يستند إلى خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس واستعراض العشرين عاما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. كما أنها تستحضر إيماننا الراسخ بإمكانية إيجاد استجابات متفق عليها عالميا لأكثر الأخطار التي تهدد البشرية إلحاحا.

وفي الوقت نفسه، تمثل هذه المحطات التاريخية نماذج حديثة للقدرة الرائعة على الفهم لمن كافحوا، قبلنا وفي ظل ظروف شديدة، من أجل التعايش بصورة كريمة ومن أجل الحرية باعتبارها فريضة حياتية ومن أجل إبقاء الأمل حيا باعتباره ضرورة يومية. ويتمثل واجبنا بوصفنا قادة في قيادة دولنا صوب تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وهنا تكمن القوة الأخلاقية لما نتخذه من إجراءات، سواء في الشؤون الداخلية أو في الجمعية، والتي تستدعي أهميتها أن نلتزم فعليا بضمان رفاه دولنا وبمكافحة عدم المساواة والظلم والعنف. وينطوي ذلك على إزعاج أولئك الذين يعارضون أن يصبح العالم بيتا مضيئا ومفتوحا لنا جميعا، يخلو من التحيز، وليس مجرد تطلع لا يلقى مقاومة ولا يواجه تصورات خاطئة.

وفي مواجهة جدران قصر النظر أو الشر تلك، ما فتئت كوستاريكا تختار العمل الشريف، متمثلا في قدرتنا الدؤوبة على مساعدة الآخرين بسخاء على الرغم من صغر حجم بلدنا.

وقد اختار بلدي التعاطف والتضامن وبناء السلام باعتبارها القيم الرئيسية للاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، فقد جعل القانون الدولي وتعددية الأطراف الفعالة ورفض تدمير البيئة هي الآليات المثالية لحل النزاعات داخل الدول وفيما بينها. وباختصار، سيكون هذا دائما هو التزامنا تجاه البشرية.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصبحت كوستاريكا أول بلد يبرم ميثاقا وطنيا للوفاء بأهداف التنمية المستدامة، باتخاذ الخطوة الملموسة المتمثلة في إشراك ممثلين على أعلى المستويات في البلد، وممثلين محليين وممثلين من قطاع الأعمال التجارية، والكنائس، والمنظمات الاجتماعية والأوساط الأكاديمية – وجميعها التزمت بنشاط بالسعي إلى تنفيذ تلك الأهداف الشاملة. ومن خلال تلك المبادرة، قمنا بمواءمة خطتنا الإنمائية الوطنية للفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف القطاعية للبرامج والمشاريع الوطنية والمحلية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا استراتيجية وظيفية لتخطيط تلك الأهداف وتنفيذها ورصدها، تعمل على أساس من التشاور والحوار والمساءلة.

وقد ذكرت، قبل عامين، في هذه القاعة تحديدا (انظر A/70/PV.19) أن كوستاريكا ملتزمة بوضع وتنفيذ الصكوك المناسبة لشن حملة حقيقية ومستدامة لمكافحة الفقر. وبالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، اعتمدنا مؤشرا للفقر متعدد الأبعاد إلى جانب هيكل إدارة تشغيلي متعدد الجهات، الذي كان أحد أهم العوامل في الحد من الفقر الذي تحقق لأول مرة منذ سبع سنوات في كوستاريكا – من خلال ملكية منسقة ومنظمة لزمام الأمور في صنع القرار، وتصميم الاستراتيجية، وتنفيذ المبادرة على الصعيد الوطني.

وعلى نفس المنوال، اجتمعت كوستاريكا و ٤٢ من البلدان الأخرى هنا وعرضت تقريرا وطنيا طوعيا عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن كوستاريكا وغيرها من الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى دعمت مواءمة الخطة الإقليمية لأمريكا الوسطى مع نفس الأهداف.

وقد أدركت كوستاريكا الطابع المتعدد الأبعاد والعالمي المتكامل لأهداف التنمية المستدامة.ولذلك نعتقد أن تنفيذها يتطلب الابتكار في مجال السياسة العامة والإدارة العامة.فكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب تمثل مسؤولية الدولة والحكومة، ولكن تلك الكيانات لا يمكن أن تعمل بمفردها.ولهذا يجب أن تستند خطة عام ٢٠٣٠ إلى توافق في الآراء، وإيجاد أوجه التآزر، والمشاركة الخلاقة والتزام مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات الإنتاجية – وقبل كل شيء، الالتزام بعمل الجمعية والدعوة إليه. إن كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب أكثر من مجرد شعار، بل إنها دعوة قوية للعمل موجهة لجميع القطاعات التي تتكون منها مجتمعاتنا.ولهذا السبب أثني على مضمون تقرير الأمين العام ونوعيته من أجل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك من أجل الوفاء بالأهداف الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠.

وأعتقد أن هذا هو السبيل المناسب لتنسيق وتنفيذ الإجراءات الشاملة التي تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للتنمية المستدامة.وفي هذا الصدد، يجب أن ننظر في احتياجات البلدان المتوسطة الدخل.وأعتقد أنه من المستصوب مواصلة الجهود المبذولة حتى الآن، ومواصلة النهوض بمصالح البلدان المتوسطة الدخل، بغية أن تمنحها الأمم المتحدة دعما أفضل وأكثر كفاءة ومحدد الهدف.

وتود كوستاريكا أن تؤكد على أهمية أن تقوم البلدان ومنظومة الأمم المتحدة بإعادة النظر في مفهوم نصيب الفرد من الدخل باعتباره مقياسا لتحديد مدى تقدم البلد.ووحده الفهم المتعدد الأبعاد للتنمية، لا سيما الفهم المتعدد الأبعاد للفقر، سيمكننا من فهم احتياجات الناس والأسر والأفراد، حيث إنها تتعلق بالحصول على الرعاية الصحية، والقضاء على عدم المساواة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والاهتمام بأوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، من بين تحديات أخرى لدى البلدان النامية.

وأدعو الأمين العام بالاحترام الواجب وعلى وجه الاستعجال أيضا إلى تعزيز المساحات المفتوحة لوضع استراتيجيات عمل من شأنها أن تعزز قدرات تلك البلدان وأن تتيح لها التعاون بفعالية أكبر مع البلدان المتوسطة الدخل الأخرى والبلدان الأقل نموا. فبالنسبة لتلك البلدان، سيكون بلوغ أهداف التنمية المستدامة مستحيلا ما لم تدمج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن مسار من العمل الشامل.

وتتمتع الأمم المتحدة، بوصفها محفلا عالميا، بمكانة متميزة تمكنها من توطيد عملية التشاور مع البلدان المتوسطة الدخل. وقد قال أمارتيا سن إنه عند الكلام عن تنمية مجتمع بعينه، مع وجود سلطة لا تقبل الجدل، يجب أن نحلل حياة من يعيشون معهم وأنه لا يمكن تحقيق أي نجاح اقتصادي بدون النظر في نوعية حياة المجتمعات المحلية التي لا تختلف عن حياة مواطنيها. وهذه الفرضية تولي اهتماما خاصا لجماعات الأقليات التي كانت مستبعدة تاريخيا من ممارسة حقوقها على نحو كامل، وحرمت من التفاهم مع المجتمعات التي تعيش فيها، وخاصة إذا كانت طبيعتها تتطلب اتخاذ إجراءات محددة الهدف بغية تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وهذا التعقيد يتطلب إمعان النظر في القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة الأسرية – المصدر الرئيسي لدخل ٧٠ في المائة من سكان المناطق الريفية على الصعيد العالمي، أي ٤٠ في المائة من سكان العالم.فما يقرب من ٥٠٠ مليون مزرعة صغيرة توفر ٨٠ في المائة من الأغذية التي يستهلكها العالم النامي.وفي كثير من الحالات، تمثل الأساس التاريخي للتنمية الإنتاجية لأمم بأكملها، كما هو الحال في بلدي.ويتعين على الزراعة الأسرية الاضطلاع بدور حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ أنها تجمع بين الأهداف وتشكل أساس الإنتاج المستدام للغذاء، والإدارة البيئية للأراضي الريفية والبحرية، والتنوع البيولوجي – كمصدر للتعبيرات الثقافية الهامة لكل شخص.وهي، بلا شك، تشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية المتكاملة للأمم.وفي هذا

الصدد، جنبا إلى جنب مع مجموعة من البلدان من مختلف أنحاء العالم، ستحظى كوستاريكا بشرف عرض مشروع قرار في الدورة الحالية بشأن إعلان الفترة بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٨ عقد الزراعة الأسرية، مستلهمين ذلك من نجاح السنة الدولية للزراعة الأسرية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ بوصفها القرار ٦٦/٢٢٢.

ولا تزال المساواة بين الجنسين تشكل هدفا ذا أهمية جوهرية في جميع الدول.فكل يوم تسعى المزيد من النساء للحصول على الاعتراف الكامل بهن وممارسة حقوقهن.إن نضالهن متأصل في بناء مجتمعات ديمقراطية حقيقية وفي التعايش السلمي في جميع البلدان.وعلاوة على ذلك، دون حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل، سيكون من المستحيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد المستهدف الذي حددته المنظمة.

إن الأدبيات كثيرة والإعلانات السياسية قوية في تسليط الضوء على الثغرات الديمقراطية الملحوظة والضرر الناتج على التنمية نتيجة استمرار الهياكل الأبوية والقبلية المتعصبة التي فرضت في وقت آخر، ولكن أحيت اليوم غياب التثقيف فيما يتعلق بحقوق الإنسان واحترام التعايش الديمقراطي.إن عدم المساواة بين الجنسين ليس موضوعا غريبا علينا، ولا ظاهرة تتكشف سرا في العلاقات الداخلية للبلدان الواقعة خارج نطاق اختصاصنا، بل إنها تحدث أمام أعيننا.فلنتوقف لحظة لننظر حولنا.ومن الضروري اتخاذ إجراءات مشتركة لكفالة تحقيق المساواة في هذا الجهاز الهام.لقد فهم بلدي ذلك الالتزام ويرحب بالمقترحات المقدمة من مبادرة مناصري المساواة بين الجنسين التي تهدف إلى تراجع الاتجاه نحو عدم المساواة بين الجنسين في إطار الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات ملموسة للدورة الثانية والسبعين من خلال دعوة مناصري المساواة بين الجنسين إلى تعزيز التوازن داخل جميع الوفود التي تحضر المناقشة العامة خلال أسبوع المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة.

والمشاركة الفعالة للمرأة في القطاعات الاقتصادية ضمن مجتمعاتها لها تأثير عميق وكبير على مجالات أخرى من مجالات الاستقلال، لأن المرأة المتمكنة اقتصادياً هي شخص يمتلك الأدوات والقدرات اللازمة من أجل إحداث أثر إيجابي في مجتمعها وأسرتها. ولئن كان صحيحاً أن العديد من النساء العاملات يعملن أعمالاً حرة، ويعملن في القطاعين العام والخاص، وهن عالمات وفنانات، فإن الملايين غيرهن يعملن في القطاع غير الرسمي، وغيرهن في الأعمال المنزلية والرعاية غير المدفوعة الأجر. وتشير التقديرات إلى أن عمل المرأة غير المدفوع الأجر يعادل ١٠ بلايين دولار سنوياً، أو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومع ذلك، إذا كان لي أن أختار مثالاً واحداً مهيناً وسخيفاً على هذا التمييز، فإن المثال الذي أكثر ما يثير غضبي هو أن متوسط راتب المرأة يبلغ ٢٥ في المائة أقل من متوسط راتب الرجل عن العمل ذاته.

ولقد كان لي شرف المشاركة في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة، إلى جانب السيدة سيمونا سكارباليغيا، الرئيسة التنفيذية لشركة أيكيا سويسرا، بناء على طلب من الأمين العام السابق بان كي – مون وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. والتقرير النهائي للفريق، الذي شاركت فيه نساء من العالم بأسره، خلص إلى،

”أنه من الضروري توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، والوصول إلى العدالة مع مراعاة الأصول القانونية؛ وأن الرعاية هي أيضا نشاط اقتصادي ينبغي أن ينعكس في إنتاجية البلدان؛ وأن الرجال ينبغي أن يتقاسموا المسؤولية عن الاضطلاع بهذه الأعمال، وأن الشركات الخاصة والمؤسسات العامة مدعوة إلى التشجيع على ذلك؛ وأن المرأة تواجه التحدي المتمثل في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية، فضلاً عن امتلاك الصكوك المعنية بإعادة توزيع الأراضي؛ وأن الشركات

يجب أن تعترف بالدور القيادي للمرأة؛ وأنه من الملحّ أن تعمل سياسات الاقتصاد الكلي للدول على تمكين المرأة وتعزيز فرص العمل اللائق لها؛ وأن القوانين التي تميز يجب تعديلها، وأن القوانين الأخرى التي تشجع على المساواة يجب سنّها؛ وأن السياسات الايجابية المتعلقة بتوظيف المرأة يجب توسيع نطاقها لتشمل المؤسسات العامة، وأن الشركات الخاصة والمشاريع التجارية التي تملكها المرأة يجب تعزيزها؛ وأنه من الضروري تعزيز الدعم للمرأة العاملة بشكل غير رسمي والمرأة العاملة في المجال الزراعي“.

بطبيعة الحال، يجب أن نعتمد استراتيجية متعددة الأبعاد ومشتركة بين القطاعات من أجل التغلب على العوائق التي تعترض تمكين المرأة اقتصادياً. وفي هذا الصدد، وضعت كوستاريكا سياسة عامة تضمن إمكانية تشغيل المرأة على قدم المساواة. والهدف الرئيسي لهذه السياسة هو إزالة عدم وصول المرأة إلى أمكنة العمل والبقاء فيها. والقطاع الخاص هو الجهة الفاعلة الرئيسية لأنه المصدر الرئيسي للعمالة والتنمية الوطنية. وهذه الممارسة هي جزء من اتجاه جديد في الأسواق الدولية والاقتصاد العالمي، حيث تسعى الشركات إلى زيادة إنتاجيتها من خلال الروح الابتكارية، وتحسين بيئة العمل، واجتذاب المواهب، واعتماد القيم والممارسات التي ترتكز على حقوق الإنسان.

ومع ذلك، نحن ندرك أنه لا تزال هناك تحديات عديدة أمام إحراز التقدم نحو تحقيق المساواة الفعلية للمرأة. وإننا عازمون على إدخال المرأة في سوق العمل المدفوع الأجر، مع اتخاذ تدابير ترمي إلى إزالة التقسيم القائم على أساس نوع الجنس في مكان العمل، وتيسير الاستقلال الاقتصادي ونوعية الحياة بوصف ذلك من الشروط اللازمة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان.

وأود بعد إذن الجمعية ولمجرد لحظة أن أنقل هذه الرسالة باللغة الإنكليزية لجميع النساء اللواتي يعملن على تربية أسرهن، وتطوير المجتمعات المحلية والوطنية من خلال العمل الذي يقمن به.

(تكلم بالإنكليزية)

إنني أنوّه اليوم بجميع النساء على الأرض. فهن قادرات بما فيه الكفاية على المضي قدماً رغم الإرث الأبوي الصارم والفظ الذي يميل صوب عدم الاعتراف بقدراتهن وإنجازاتهن، والذي يعترض طريقهن نحو الاستقلال الذاتي الكامل بالشكوك والمخاطر. إنهن قدوة للآخرين: فقوّتهن الداخلية تدفعهن إلى كسر أغلال القمع، والتعالي فوق الصعاب الناجمة عن الهجرة والتشريد القسري، وتحرير مجتمعات بأكملها من أشكال الرق غير المتوقعة. وفي المسيرة المؤلمة من حياتهن، فإنهن يكرسن بشغف كبير أنفسهن للناس الذين يعملن على حمايتهم حتى عندما لا يُفهم حبّهن وسخاؤهن لهم أو لا يُكافأن على ذلك. إنهن من أرباب الصمود، لأنهن تعلّمن كيفية مواجهة الأشرار من الناس والأوقات الصعبة. وهن يعرفن كيف يقمن بدور الأم، أو الشريك، أو الصديق، أو القائد، ويكرسن أنفسهن لهم حتى ولو ضحّين بأنفسهن بسبب تحمّلهن مسؤولية القادة، وتحقيق المصالح الكبرى بخالص التفاني، والوعي بالمخاطر، مع مراعاة أنهن مثال للنساء الأخريات اللواتي يتبعن خطواتهن.

والمؤكد أنه ليس من السهل أن يكون المرء من جماعة الكاليسي. وسواء في الخيال أو في الحياة الواقعية، فإن هدف المساواة هو أكبر بكثير من الظروف التي تحيط بنا. واليوم هو يوم طيب للنظر إلى أنفسنا في المرآة، والبدء بإقامة علاقات متكافئة بحق، والحد من هذا الظلام الذي طال أمده.

(تكلم بالإسبانية)

إن جيل أجدادي لم يكن يتصور العواقب التي تترتب على المناخ نتيجة التصنيع ونماذج الأعمال التجارية. إنما نحن، أجداد الأجيال المقبلة، يمكننا أن نتصور ذلك. لهذا السبب لا يسعنا أن نكون غير مبالين. صحيح أنه لعقود من الزمن، امتلكت البشرية الموارد والمعارف العلمية للقيام على وجه الدقة بقياس سلوك المتغيرات التي لا نهاية لها المتصلة بالبيئة، ولتوقع السيناريوهات

المستقبلية بشأن أحوال الطقس في مختلف أنحاء العالم وتأثيرها على البشر وأنشطتهم الاجتماعية والإنتاجية والثقافية. وهذه القدرات تشكل التزاماً من جانبنا عند مستويات قلّما تمت مواجهتها على مدى تاريخ البشرية. إنها ترهقنا بتحمّلنا المسؤولية الأخلاقية والمعنوية عن مستقبل الحياة على الأرض، وظروف التفاعلات في ما بين الجماعات الإنسانية، وبين البشر وبيئتهم.

وثمة ما يكفي من الأدلة التي تدعم الفكرة القائلة إن الحل التحويلي لمشكلة تغير المناخ يكمن في متناول القدرات البشرية. لهذا السبب، نرحب بالمبادرة الفرنسية التي تدعو إلى وضع ميثاق عالمي للبيئة يأتي استكمالاً للإطار القانوني للاتفاقات الدولية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦. ويسعدنا أيضاً أن نكون عضواً في مجموعة الأصدقاء التي تشجع، تحت قيادة سلوفينيا، وسويسرا، والمغرب، وملديف، على اعتماد مشروع القرار المتعلق بحقوق الإنسان والبيئة الذي يجري تنسيقه في مجلس حقوق الإنسان. وإلى جانب بلدان الرابطة المستقلة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اتخذنا كذلك موقفاً قيادياً إيجابياً في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأقمنا الجسور بين المجموعات التفاوضية وتقديم المقترحات.

ويجب على بلداننا أن تتخذ بصورة متزايدة مواقف طموحة تتعلق بحفظ البيئة ومكافحة تغير المناخ، وإدراك حق العيش في بيئة صحية ومتوازنة إيكولوجياً بوصفه حقاً أساسياً لجميع البشر وللأجيال المقبلة. وبوسع المجتمع الدولي أن يعوّل على الدعم غير المشروط وغير المقيد من جانب كوستاريكا شعباً وحكومة في تعزيز هذا العمل الحيوي. ويسرني أن أبلّغ المجتمعين بأنه مع القيادة المشتركة بين شيلي وكوستاريكا، فإن أمريكا اللاتينية تتحرك صوب وضع صك إقليمي بشأن حقوق الوصول إلى المعلومات والمشاركة والعدالة في المسائل البيئية. وتهدف المبادرة إلى إبرام المزيد من الاتفاقات الفعالة في سياق الصراعات الاجتماعية – البيئية، من خلال برنامج للإدارة البيئية يكون للدولة فيه دور الميسّر في مجالي الاتفاقات واتخاذ القرارات، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المهتمين والمعنيين. وهو يتضمن مبادئ الحيطة، وجبر الضرر، وعدم الانحدار.

ونؤكد مجددا عزمنا على توجيه اقتصادنا نحو تحقيق تعادل الانبعاث الكربوني، كجزء من الأعمال الطوعية في فترة ما قبل عام ٢٠٢٠، ونحن عاكفون على توسيع نطاق التزاماتنا الطويلة الأمد من أجل التعمق في إزالة الكربون من الاقتصاد. وما زالت شبكة الكهرباء لدينا مثالاً للعالم على التخطيط واستخدام الطاقة المتجددة، وذلك بفضل فترات طويلة من توليد الطاقة من المصادر المتجددة فحسب – من المياه، والرياح، ومصادر الطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الأحيائية، وأشعة الشمس. وبالإضافة إلى عملية التعويض المتعلقة بغاباتنا، فإننا نعمل على خفض الانبعاثات في القطاعات الحيوية، مثل النقل، والثروة الحيوانية، والنفايات.

ولقد وضعنا حدا أقصى للانبعاثات لعام ٢٠٣٠، يعادل خفضا للانبعاثات بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وهذا يجعلنا في وضع متميز لنصبح مركزا أخضر للإدارة والابتكار ونقل المعارف. وندعو شركاءنا الاستراتيجيين للانضمام إلى هذا الجهد.

من الواضح أننا لن نتمكن من تحسين صحة محيطاتنا إذا لم نغير ما تنتجه اليابسة وتستهلكه. وفي هذا الصدد، فإن سياستنا الوطنية لمياه الصرف الصحي واستراتيجيتنا الوطنية للاستعاضة عن لدائن البلاستيك الصادرتين مؤخرا تسعيان إلى وقف التلوث الناجم عن الأنشطة البرية وعكس آثارها التراكمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين استبدال استخدام الشفاطات وأدوات مزج القهوة والأوعية البلاستيكية. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على إنهاء ممارسات الصيد المدمرة، وتنسيق الجهود المبذولة ليتسنى لسكان المناطق الساحلية التطور من استخدام الموارد الساحلية والبحرية وإدارتها إدارة مستدامة.

وعلى نفس المنوال، فإننا قدمنا سياستنا الوطنية للأراضي الرطبة، التي تسعى إلى إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة في كوستاريكا من الناحية الإيكولوجية وتشجيع اتخاذ إجراءات لاستخدامها المستدام والقائم على المشاركة، فضلا عن وضع إطار مخطط له على المدى الطويل من أجل استعادة النظم الوطنية للأراضي الرطبة وكفالة استخدامها على نحو مسؤول من أجل المساهمة في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية التي تستخدمها.

ونرى أن كل هذه الجهود لا تفضي فقط إلى تشجيع التركيز على تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ولكنها تؤثر أيضا على سياسات حقوق الإنسان والسياسات العامة التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والتمتع بحقوق الشعوب الأصلية. ولهذا فإننا نرحب أيضا بعملية إعداد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مبدأ تدرج حقوق الإنسان، وهو مبدأ أساسي ينطوي على توسيع نطاق الحقوق الممنوحة، والذي لا يمكننا العودة عنه. ولكن ذلك يستتبع، في المقام الأول، فكرة أننا مدعوون لمنح سكان بلدنا المزيد من الضمانات الأفضل التي تتيح الممارسة الحرة والكاملة لكل حق من تلك الحقوق.

لقد شهد القرن العشرون بعض أكبر وأبشع النزاعات التي شهدها الجنس البشري. وقد شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية خطرا أكبر، خطر ينطوي على إمكانية تدمير جنسنا البشري. فقد كان سباق التسلح النووي، طوال النصف الثاني من القرن الماضي، شاغلا مستمرا يهدد استمرار الأسرة البشرية.

وتنظر كوستاريكا ببالغ القلق إلى الأحداث المتطورة في شبه الجزيرة الكورية. تنطوي الزيادة في الخطابات الداعية إلى الحرب في هذا الجزء من القارة الآسيوية على تهديد جدي وحقيقي للسلم والاستقرار ليس للمنطقة فحسب، بل وللعالم. وتشعر كوستاريكا بالدهشة إزاء الكيفية التي ظهرت بها مرة أخرى الأشباح التي اعتقدنا أنها قد ابتعدت للأبد – بعد ثلاثة عقود تقريبا من نهاية الحرب الباردة – في عالم يحتاج إلى المزيد من الأدوية وليس البنادق، والمزيد من المدارس وليس الثكنات، والمزيد من المشاريع الهادفة إلى توفير الماء الصالح للشرب وليس مرافق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

ولهذا فإننا ندين بقوة وبشدة تسليح شبه الجزيرة الكورية بالأسلحة النووية. وسنعمل دوما على دعم الحوار والدبلوماسية النشطة وتعددية الأطراف. وندعو الأطراف المعنية ومجلس الأمن إلى الاضطلاع بدور نشط في تجنب تصعيد التوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة وينطوي على خطر بلوغ نقطة اللاعودة. ولا يمكن أن نظل صامتين ولا أن نقف مكتوف الأيدي. ولذلك، فإننا نطالب مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع الأمين العام، بالعمل فورا حيث إن مسؤوليته هي احتواء هذه الحالة.

وننظر بأمل وسعادة واعتزاز لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية أخيرا في تموز/يوليه من هذا العام. وأهنئ سفيرة كوستاريكا إيلين وايت على تلك العملية. فقد قادت العملية بشجاعة ومهارة كبيرة بصفتها رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها. وقد أدى هذا الجهد، إلى جانب الجهود التي بذلتها الوفود المشاركة، إلى تحقيق الحلم بعد مرور أكثر من سبعة عقود.

والمعاهدة رسالة قوية مفادها أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تدعم الأسلحة النووية، ولا تقبلها، ولا تنظر إليها باعتبارها أسلحة مشروعة، وأن المجتمع الدولي ينص بوضوح على أن الأسلحة النووية ليست غير أخلاقية ومستهجنة من الناحية الأخلاقية فحسب، بل وغير مشروعة أيضا. ومن ثم،

فقد وضعت قاعدة جديدة للقانون الدولي تحظر بشكل قاطع الأسلحة النووية في جميع الظروف وتوفر إطارا متينا وملزما قانونا لتدمير الأسلحة النووية وإزالتها بصورة كاملة بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها ضمن أطر زمنية محددة.

وبصفتنا دولة ديمقراطية غير مسلحة تستند في دفاعها كليا إلى القانون الدولي، فإننا نشعر بالارتياح لأن المعاهدة، بالإضافة إلى أنها تمنع تطوير وإنتاج وتصنيع ونقل وحيازة وتخزين وتركيب ونشر الأسلحة النووية، فإنها تحظر صراحة التهديد باستخدامها، وبالتالي حظر ما يسمى بالنظريات الأمنية القائمة على فكرة الردع النووي.

وسيقول الكثيرون إن كل هذه الجهود لا معنى لها نظرا لأن أيا من القوى النووية لا يريد أن يكون جزءا منها. وبكل الاحترام، أقول لهم إنهم مخطئون. فرغبة البلدان البالغ عددها ١٢٢ بلدا التي وافقت على نص المعاهدة هي الصوت المشروع للشعوب المحبة للسلام والمدافعة عن البشرية. ولن يكون أي جهد لدعم نزع السلاح بلا جدوى. ولن يكون دعم السلام خطأ. وتشيد كوستاريكا بالبلدان البالغ عددها ١٢٢ بلدا وكل من سيوقع على المعاهدة غدا، وتناشد الآخرين على سبيل الاستعجال المشاركة في التوقيع عليها حتى نتمكن من كفالة مستقبل لنا ولمن سيأتي بعدنا حتى نتمكن من مواصلة بناء العالم الذي نحلم به.

ولا تزال كوستاريكا تشعر بصدمة عميقة جراء الهجمات الإرهابية التي تحدث للأسف في كل مكان في العالم أسبوعيا طوال السنة تقريبا. ونود مرة أخرى الإعراب عن إدانتنا المطلقة والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عمن يرتكبه أو المكان الذي يرتكب فيه، وأيا كان الهدف المتوخى من ورائه، ونشدد على ضرورة تقديم مرتكبي تلك الأعمال للعدالة. يجب أن يتم التصدي للإرهاب في إطار من التقيد الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للاجئين.

وأود أن أشدد على الدور الحاسم الذي يضطلع به القانون الدولي باعتباره آلية مشروعة لتسوية المنازعات بين الدول، التي يجب علينا حلها. وفي هذا الصدد، بالنظر إلى أن الجزاءات الاقتصادية الانفرادية ليست سبلا فعالة لمعاقبة الحكومات بل يمكن أن تلحق ضررا بالغا بحقوق الشعوب في الرفاه والتنمية، أود مرة أخرى أن أعرب عن معارضة بلدي للحصار الذي ما برحت الولايات المتحدة تفرضه ضد كوبا على مدى ٥٥ عاما، بما له من تكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية عالية يتكبدها مواطنيها.

لقد قررت كوستاريكا قبل تسع وستين عاما استبدال الأسلحة والجنود بالدفاتر والمدرسين. وقررت كوستاريكا قبل تسع وستين عاما توطيد القانون الدولي وتعزيزه وتشجيعه باعتباره السبيل الحضاري لتسوية خلافاتها مع الآخرين. واليوم، بعد مرور ٦٩ عاما، لا تزال كوستاريكا ترى أن

الغرض الرئيسي من إنشاء الأمم المتحدة كان إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. لقد تغير العالم بصورة مذهلة منذ عام ١٩٤٥. وتزداد التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والاستقرار والأمن العالمي تنوعا وتعقيدا. ومع ذلك، هناك شيء لم يتغير مقدار ذرة، هو: الدافع الجوهري والطبيعي للسعي بلا كلل نحو أسمى وأكرم القيم العالمية التي تستند إلى القانون ونحو تغليب المؤسسات على القوة الغاشمة، وتعددية الأطراف على المصالح الوطنية الأقل والأضيق نطاقا والأصغر حجما. هذا هو جوهر هذه المؤسسة: تحقيق الرفاه لجميع الأمم ككل عن طريق الحفاظ على السلام في كل منها، وليس العكس. ليس تحقيق الرفاه لكل أمة من أجل تحقيق الرفاه العالمي، بل إن حماية مصالح ورفاه كل أمة يصب في مصلحة العالم.

لقد قال الشاعر الأندلسي فدريكو غارثيا لوركا إن المسرح هو الشعر الذي ينهض من الصفحات ليصبح بشرا، يصبح إنسانا يتكلم ويبكي ويصرخ ويشعر باليأس.

ومن واجبنا الآن أن نتخذ إجراءات على أساس أقوالنا والخروج إلى العالم وتحقيقها جميعا. ويجب أن نعيد الأمل إلى قلوب المواطنين في العالم وأن نكفل أن يؤدي ذلك الأمل إلى حياة كريمة تمكنهم من التمتع الكامل بحقوقهم وحرياتهم. إن النضال من أجل احترام حقوق الإنسان مسعى تاريخي طويل الأمد. ولم يحدث من قبل أن كانت مستويات التعليم والسلام مرتفعة هذا الارتفاع وعدد النزاعات منخفض هذا الانخفاض. هذا لا يعني أنه ينبغي لنا أن نقلل ما نقوم به من جهود للحشد ونكتفي بما تحقق. بل يعني أنه، بالرغم من كل هذا وبالرغم من أن الحرب والعنف الهيكلي لا يزالا يؤثران على العديد من مناطق العالم، فإن المجتمع الإنساني لا يزال على الطريق الصحيح، فيما يعزى بدرجة كبيرة إلى جهود المنظمة.

إننا نمتلك مستقبلنا. وبالرغم من الألم الناجم عن الظلم والسلوك غير الرشيد المتفشي والمستمر، هناك عدد أكبر من الناس الذين يعتقدون أن السعادة والتضامن والحرية والعدالة والسلام والصفح والمصالحة ممكنة – عدد أكبر بكثير من الذين يروجون للموت والألم والتعذيب والعسكرة وبث الرعب، وهي أمور كلها يحبط قدراتنا الإبداعية الجميلة.

هذه هي المرة الأخيرة التي أخاطب فيها الجمعية العامة كرئيس لكوستاريكا. في العام المقبل، ومع اضطلاع بلدي مجددا بواجب مدني مستمر منذ عقود، سيرسل شعب بلدي ممثلا جديدا ليخاطب المنظمة التي نفخر بها أيما فخر. وسيحدث ذلك بصورة متكررة في المستقبل لأن الولاية الرئاسية لديمقراطية تستدعي تجديد قيادتها. ما فتئت أفكر مليا في هذه اللحظة منذ عدة أشهر. وبالنيابة عن جميع الممثلين وأطفالهم، أود تكريس هذه الكلمات الختامية لأبنائي وبناتي.

تستحق أجيال المستقبل أيضا الاعتراف بها في هذا المحفل العالمي لأنها، من نواح عديدة، المستفيدة من الحلول التي يطرحها آباؤهم، من الناحية المجازية ومن ناحية أعمق معاني الحس الإنساني على السواء. وأود أن تعلم مونيكا، وكريستينا، وبياتريس، وديبغو، وإغناسيو والصغيرة إينيس أنه في كل مرة يقف أب أو أم على هذه المنصة لتعزيز السلام والعدالة والمصالحة والتضامن، فهو يفعل واضعا إياهم وحاضرهم ومستقبلهم في الاعتبار. وأود أن يعلموا أنه في كل مرة يقوم أب أو أم بإلقاء كلمة لتعزيز حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، وأهمية حماية البيئة من القوى غير العقلانية للجشع البشري أو النزعة الاستهلاكية، فإنهم يقومون بذلك انطلاقا من القلق العميق على رفاههم ورفاه الأجيال المقبلة. وأود أن يعرفوا أيضا أن والدهم، وقبله غيره من الأمهات والآباء من كوستاريكا الذين وقفوا أمام الجمعية، مثلوا بفخر شعبا كادحا وباسلا لديه شعور بالكرامة. شعب يتوق للسلام ويسعى إلى بنائه يوما بعد يوم. إنهم سيحترمون دائما حقوق الإنسان باعتبارها أسمى معاني أسرتنا العالمية. ينبغي لذلك أن يجعلهم يشعرون بالفخر والسعادة. يجب أن يفخروا كونهم جزءا من قصة متواصلة، سوف تتكرر مرة تلو الأخرى شأنها شأن أمواج المحيط، تماما كما يواصل العالم الأمل في التقدم البشري والحلم به. وينبغي لهم أن يسعدوا لأنهم يعلمون أن جهودنا التي تهدف إلى تحقيق العدالة والسلام لم ولن تذهب سدى.

ويحدوني الأمل في أن تظل الأمم المتحدة المحفل المفضل لتعزيز التفاهم فيما بين شعوب العالم. ولن تصبح بيئة خالية من النزاعات لأن ذلك، للأسف، ليس الحالة التلقائية لجنسنا البشري، ولكن يمكن أن تكون نقطة التقاء حيث يمكن للناس التوصل إلى اتفاق، على أساس التطلعات الأسمى إلى تقدم البشرية الذي يجعل البقاء ممكنا. ويحدوني الأمل أيضا في أن تسلط هذه الدورة الضوء على التجريد من الأسلحة ونزع السلاح النووي، وهما السبيلان الوحيدان لضمان بقائنا، بعد كل الجهود الرامية إلى ضمان ذلك.

كما أنني آمل بصدق، من كل قلبي وروحي، أن تكون جميع الدول الممثلة هنا اليوم سعيدة وفي سلام وقادرة على التقيد بنصيحة الكتاب المقدس التي تقول بتحويل السيوف إلى محاريث. إنها طريقة أبسط لقول حب جارك كما تحب نفسك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوغندا.

اصطُحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موسيفيني (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأؤكد له دعم أوغندا. ونحن على ثقة بقدرته على قيادة أعمال الجمعية العامة بصورة فعالة وناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسعادة السيد بيتر طومسون على قيادته للجمعية في دورتها الحادية والسبعين. كما أود أن أشيد بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، على تفانيه الشخصي والتزامه بعمل الأمم المتحدة.

إن موضوع هذه الدورة، ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“، بالغ الأهمية. وأنا سعيد جدا بمناقشة هذا الموضوع. لطالما تساءلت لماذا لا ترى النخب في مختلف بلدان العالم أهميته. من سيخسر إن عاش الجميع في العالم حياة كريمة واستهلك كل شخص بالغ ٢ ٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٠ من السعرات الحرارية يوميا؟ من سيخسر إن استهلك كل شخص العدد الصحيح من السعرات الحرارية كل يوم؟ من سيخسر إن تم تحصين كل شخص ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم ؟

من سيكون خاسرا في حال تحصين الأشخاص المصابين، من الأمراض التي يمكن التحصين منها؟ ومن سيخسر إذا ما حققنا التحصين الشامل لجميع الأشخاص في العالم؟ أين ستكون المشكلة؟ ومن سيكون خاسرا في حال حصول جميع الشباب والأطفال على التعليم من أجل نشر معرفة القراءة والكتابة والحساب واكتساب المؤهلات، كحد أدنى؟ ومن سيخسر إذا توفر جميع البشر على وحدات طبية، على بعد خمسة كيلومترات من المكان الذي يعيشون فيه؟ ومن الذي سيخسر إذا استفاد جميع البشر من الكهرباء النظيفة، بعيدا عن الفحم، والحطب والكيروسين الملوثة؟ ومن سيخسر في حال حصل كل شخص بالغ على وظيفة جيدة الأجر؟ ومن سيخسر إذا كان لكل أسرة في العالم منزل لائق مكون من ثلاث غرف نوم؟ ومن سيخسر إذا تمكن كل شخص من الحصول على المياه النظيفة؟ ومن سيخسر إذا لم يقلق أي شخص في العالم من الحروب أو الإرهاب أو الجريمة؟ ومن سيخسر في حال تمكّن كل مزود خدمة أو منتج لسلعة ضرورية للاستخدام في العالم، من الوصول إلى الأسواق؟ ومن سيخسر في حال توفر جميع البلدان في العالم على وسائل نقل جيدة وباقي الهياكل الأساسية الأخرى؟ ومن الذي سيخسر إذا صممنا جميعا على حماية أمنا الطبيعة بحيث يمكنها أيضا أن تظل ملائمة لعيشنا فيها؟

وإلى أي مدى سيحفز هذا الجهد العالمي الأعمال التجارية؟ وكم سنحتاج من الإسمنت والصلب والنحاس والمواد

الغذائية؟ وكيف سيؤثر كل ذلك على الأعمال التجارية؟ وإذا كنا نهدف إلى الثراء العالمي، كيف ؤثر هذا الثراء تأثيرا إيجابيا على الأعمال التجارية؟ لماذا، إذن، لدينا جميعا رجال أعمال سيئين ليس لديهم القدرة على رؤية الفرص التجارية الكامنة إذا أردنا تحقيق الثراء العالمي؟ وكمنتج لبن ولحم بقر، حذرت قبل بضعة أشهر فقط زملائي المزارعين من الجشع المفرط فيما يتعلق بثمن لتر الحليب وكيلوغرام لحم البقر. حيث كان المزارعون يحاولون المطالبة بأسعار عالية جدا للحوم البقر والحليب، ولكنني حذرتهم من أنه إذا كان الحليب مكلفا للغاية، فإن الناس قد لا تشتريه بنفس الكمية، بخلاف لو ظل سعره غير مكلف للغاية. وكلما كان لدينا المزيد من المشترين لمنتجاتنا، كلما كنا أكثر ازدهارا. ولذلك، فإننا سوف نكون رجال أعمال جيدين ومسحيين صالحين، لأننا سوف نقوم بأعمال تجارية بطريقة عادلة. لذلك، في رأيي، أن التطفل هو العقبة الوحيدة أمام الثراء والازدهار والسلام على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بالحالة الخطيرة في شبه الجزيرة الكورية، حيث يعرض الجانبان المتنازعان أسلحة بالغة الخطورة للإبادة الجماعية، لدي سؤال واحد. إن نهجي اليوم هو مجرد طرح أسئلة. ولن أجيب عليها كلها، ولكني أطرحها على الجمعية بحيث يمكنكم كأعضاء الإجابة عليها بأنفسكم. ولدي سؤال واحد. من سيخسر لو تركت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، اللتين توجد صلة قرابة بين شعبيهما، تناقشان إعادة توحيدهما؟ لقد ظهرت الأمة الكورية إلى حيز الوجود في عام ١٢٣٤ بعد الميلاد، وفقا للمعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت. لماذا لا يستطيع الشعبان، وهما شعب واحد، مناقشة إعادة توحيدهما بدلا من الحفاظ على شبه جزيرة مقسمة، والتقسيم قد أضحى مهمتنا التي نديرها بلا نهاية؟ وقد انقسم الكوريون مؤقتا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولماذا ينبغي السماح لهذا التقسيم بأن يكون دائما وأن يكون مصدرا للتوترات الخطيرة؟ إن كوريا الموحدة ستكون أمة قوية للغاية. ولماذا تخشى بعض الأطراف الفاعلة من وجود أمم قوية في العالم؟ ولماذا يجب على الكوريين أنفسهم، الشمال والجنوب، السماح للقوى الخارجية بمواصلة تقسيمها؟ إننا نسعى دائما إلى عدم السماح للأطراف الفاعلة، الأجنبية منها أو المحلية، بتقسيم الشعوب الأفريقية، بصرف النظر عن المضاعفات التي تنطوي عليها. وعندما يسمع المرء أن أوغندا تستوعب العديد من اللاجئين الأفارقة، فإن ذلك يعود إلى موقف أيديولوجي واعي بعدم السماح لأي من الأطراف الفاعلة بتقسيمنا. إننا نقاتل الخونة فقط. ومن الذي تضرر من وحدة فييت نام منذ عام ١٩٧٥، على الرغم من أن طريقة توحيدها لم تكن الأفضل؟ ومن الذي تضرر من إعادة توحيد ألمانيا منذ عام ١٩٩٠؟

أخيرا، وفيما يتعلق بالمسألة البسيطة المتمثلة في فرض الجزاءات على كوريا الشمالية، فإن أوغندا تمتثل لذلك. وهذه ليست مشكلة كبيرة بالنسبة لنا، لأنه لا تربطنا علاقات تجارية بكوريا الشمالية. بيد أننا نشعر بالامتنان لأن الكوريين الشماليين ساعدونا في الماضي على بناء قوات دباباتنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.